الغارمات في مصر بين المسئولية الاجتماعية والإدانة الجنائية
دراسة لطائفة من الحالات المختارة بسجن المنصورة العمومي

فتحية السيد الحوتي*

fathiaelhawaty2020@gmail.com

ملخص

استهدفت الدراسة التعرف على ظاهرة الغارمات في ضوء ارتباطها بجناحي المسؤولية الاجتماعية (الحقوق والواجبات) و الإدانة الجنائية، وفي ضوء ارتباط الظاهرة بهشاشة فرص الحياة لبعض النساء.

و اتساقًا مع هذا الهدف العام ، عكفت الدراسة على دراسة أربعٍ وعشرين حالة من الغارمات المودعات سجن المنصورة العمومي ، تراوحت أعمارهن ما بين أربعٍ وعشرين عاماً وثمانٍ وخمسين عامًا ، مؤكدة بذلك على أن الظاهرة محل الدراسة لا ترتبط بسن معينة بقدر ارتباطها بسياقات اجتماعية و اقتصادية نابعة من واقعهن الاجتماعي.

وقد اعتمدت الدراسة على تحليل و تفسير ظاهرة الغارمات في ضوء نظريتي و ليم إسحاق توماس عن إجرام المرأة و الحاجات الاجتماعية، حيث أوضح أن أبرز حاجة للمرأة هي الحاجة إلى الأمن و خاصة الأمن الأسري.

كما استعانت الدراسة برؤية روبرت ميرتون التفسيرية حول الأنومي Anomie ، حيث تعجز الطبقات الدنيا من تحقيق أهدافها و إشباع حاجاتها بطرق مشروعة ، فتلجأ إلى تحقيقها بابتكار و سائل و أساليب غير مشروعة، و هنا يبرز نمط الاستجابة الابتكارية في تحقيق الأهداف.

خلصت الدراسة إلى بعض النتائج ذات الأهمية و منها:

١ – إن ظاهرة الغارمات قد بزغ نجمها في سماء علم اجتماع الجريمة في ضوء إحساس بعض النساء بمسئوليتهن الاجتماعية تجاه أسرهن، و يدعم ذلك عوامل الارتباط العاطفي و التوحد و التضامن معها بصورة إرادية وطوعية.

* أستاذ علم الاجتماع المساعد – كلية الآداب – جامعة المنصورة

٢- أكدت الدراسة على العلاقة بين التعاطف الاجتماعي للنساء الغارمات والإدانة الجنائية لهن ، و ذلك في ضوء (مبادرة مصر بلا غارمات) بتوجيه من القيادة السياسية ، والإفراج عن غالبية الغارمات ، حيث تم التصالح بسجن المنصورة أثناء إجراء الدراسة الميدانية.

٣- خلصت الدراسة غلى أن أولى خطوات الحد من انتشار ظاهرة الغارمات هي تنضيب منابع الظاهرة ، وذلك بالعمل على إشباع الحاجات. الأساسية للنساء الفقيرات.

كلمات مفتاحية: الغارمات – المسئولية الاجتماعية – الإدانة الجنائية

مقدمة

يشهد العالم المعاصر مجموعة من التحولات السريعة والشاملة ، وذلك إما بسبب ظهور موجات من التغيرات التقنية والاقتصادية والثقافية ، أو بسبب انهيار أيديولوجيات ومعتقدات ونظم سياسية قد فرضت نفسها على العالم ، أو بسبب سيطرة النزعة العالمية Globalization التي تجسدها الأسواق العالمية ووسائل الاتصال الكونية ، وما استتبع ذلك من آثار ثقافية وتقنية واقتصادية واجتماعية ذات أثر عميق على مختلف الأصعدة والتكوينات الاجتماعية.

وقد انعكست هذه التحولات على المجتمع المصري ، وعلى كافة الفئات والشرائح الاجتماعية ، وإن كانت هذه الانعكاسات متباينة بين شريحة وأخرى ، وفئة اجتماعية وأخرى ، غير أن الفئات تضررًا هم الفقراء ، نظرا لعدم قدرتهم على مواجهة الظروف المستجدة على الساحة ، وبخاصة النساء اللاتي يعانين من خطأ الاستهداف والاستبعاد لكونهن فقيرات.

وفى إطار الاهتمام بحماية الفئات المهمشة والأولى بالرعاية والتمكين ، يتجلى بعد هام وهو مراعاة الاحتياجات النوعية للمرأة الفقيرة ، وذلك في مستويات الفقر والتدريب والعمل والبطالة والمشاركة في الحياة العامة .. إلخ. هذه الأوضاع انعكست بدورها على حياة المرأة ، وحقها في الحياة الكريمة الآمنة. (١)

ومن الملاحظ أن معاناة المرأة من البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي أكثر من الرجل ، وقد جاء ذلك نتيجة تراكمات تاريخية واقتصادية وسياسية وثقافية ، وجعلت البدائل المتاحة لتكيف الرجل على الفقر أكثر اتساعًا واحتمالا من بدائل المرأة وفرصها ، وتزداد وطأة تلك المعاناة على المرأة في المجتمعات الأقل نموًا وتطورًا ، إنتاجيًا وثقافيًا وتشريعيًا ، حيث تكبل تصرفات واختيارات المرأة بالكثير من المحرمات والممنوعات ، يرتبط حدها الأدنى بمجرد العمل خارج دائرة الأسرة ، والسماح لها بالهجرة بمفردها ، ويرتبط حدها الأقصى بحرمانها من أعمال محددة بدعوى أنها أقل جدارة وقدرة من الرجل للعمل بها ، أو الحفاظ على نفسها والحفاظ على قيم المجتمع وموروثاته التاريخية. (٢)

وفى إطار المسئولية الاجتماعية للمرأة ، نجد أنه يُفرض عليها واجبات لكل دوائر المسئولية الاجتماعية، وعلى الأخص تجاه الجماعة التي تنتمي إليها ، ولما كانت المرأة تنتمي إلى عدة جماعات ، فإنها تتدرج حسب درجة اقترابها منها ، وحسب محوريتها في إشباع حاجاتها الأساسية. (٣) وفى ضوء معاناة المرأة من هشاشة فرص الحياة ونقص مواردها الاقتصادية ، وذلك بالتزامن مع عدم قيامها بأعمال تزيد من دخلها ؛ الأمر الذى تسبب في معاناتها من مشكلات وأزمات متعددة ، بالإضافة إلى عجزها عن مواجهة الظروف الحياتية

في ظل ارتفاع التكاليف المعيشية ، وفي ضوء ذلك عمدت بعض النساء إلى مواجهة تحديات ندرة الدخل بأساليب سلبية كالاقتراض والاستدانة. (٤)

وفى ظل المشهد الراهن ، والحافل بالتناقضات على مستويات عدة ، تتجلى البدائل التي يطرحها الواقع الاجتماعي لبعض النساء الفقيرات مثل كتابة الشيكات والتعهد بدفعها في فترة زمنية معينة ، ولكن مع تدنى المستويات المعيشية للكثيرات ، فإنهن يعجزن عن سداد هذه الشيكات أو إيصالات الأمانة ، ويحصلن على أحكام نهائية ، ويصبحن نزيلات للسجون ، وفى هذه الحالة تنشأ ظاهرة الغارمات على الصعيد المجتمعي الفقير الذى يعاني قاطنوه من هشاشة فرص الحياة. (٥)

وتتجلى ظاهرة الغارمات في محاولة من قبل بعض النساء نحو وضع قواعد لمواجهة الظروف الصعبة والحد من هشاشة وضعهن إزائها ، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات وقائية تحميهن عند وقوع حالات طوارئ ، ومن خلال التخطيط لأحداث مثل الزواج أو الولادة أو تعليم الأبناء. (٦)

وفي هذا السياق يؤكد نتسالزي Ntsalze أن المديونية المرتفعة للأسر الفقيرة لها تأثير مباشر على الفقر، وما يترتب على ذلك من ارتفاع الديون ، مما قد يؤدي إلى انخفاض الموارد المتاحة لتلبية احتياجات الفقراء، وبذلك فإن كثرة الديون قد تؤثر بشكل غير مباشر على الفقر ، وذلك أن الأسر الفقيرة توجه جانبًا من الدخل نحو سداد الدين في حين يوجه جزء ضئيل نحو الإنفاق لمواجهة متطلبات الحياة. (٧)

وتأتي استدانة المرأة في محاولة منها لمواجهة الفقر وإشباع الحاجات الاجتماعية لها ولأسرتها ، فالحاجة لفظ يستخدم للإعراب عما يفتقر إليه الكائن

الحي ، سواء أكانت احتياجات فسيولوجية أم احتياجات ذات طابع إنساني مميز، وبما ينعكس على طبيعة الإنسان ، وعلاقته بالآخرين ، وذلك في إطار إحساسه بالمسئولية الاجتماعية.

وعلى صعيد الإدانة الجنائية للغارمات ، فقد جاء في معايير الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية للسجناء المدينين : أنه في البلدان التي يجيز فيها القانون السجن لمن أجل الديون أو يقرر من المحكمة في أية دعوة أخرى غير جزائية ، لا يجوز إخضاع المسجونين على هذا النحو ، لأية قيود أو لأية صرامة تتجاوز ما هو ضروري للحفاظ على الأمن. (٨)

أما الميثاق العربي لحقوق الإنسان مادة (١٨) والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية مادة (٨) : فقد أقرا بأنه لا يجوز حبس شخص ثبت قضائيًا إعساره عن الوفاء بدين ناتج عن التزام تعاقدي. (٩)

وفى ذات السياق ، وإذا كانت القوانين والحقوق لا تفرق في العقوبة بين الرجال والنساء لأنهما مسئولان عن سلوكياتهما وأخطائهما ، فإن سياق (الاستدانة) يكون أكثر خطورة على النساء وأسرهن ، وبخاصة في ظل تدنى الدخول وتدهور مستويات المعيشة لهن ، وقد أصبحت المشكلة أكثر خطورة في غضون الخمس سنوات الماضية ، وتحديدا منذ عام ٢٠١٥ حيث اتضح أنه في مدينة (سانت لويس) قد تم إعداد سجن مظلم للمديونين ، وقد أوضحت التقارير أن مشكلة الديون تعد ضمن السلوك الإجرامي مثل المخالفات القانونية كالسرقة وغيرها من الجرائم التي يتم توجيهها بواسطة النظام القانوني ، وفى عام ٢٠١٤ كتب "مونتجوهيرى" تقريرا لعرض الإجراءات القانونية والشرعية التي تسمح بسماع

الدعوى المسجلة ، وإمداد المديونين بالمدافعين القانونيين، والأخذ في الاعتبار افتراضات الفقر والحاجة الملحة. (١٠)

ومن ثم فإن تناول ظاهرة الغارمات ينبغي ألا يكون مقصورا على الاهتمام بها فقط في نطاق علوم بيئتها كالخدمة الاجتماعية والأنثروبولوجيا ، فهي ظاهرة اجتماعية تحمل في طياتها ارتباطا وثيقا بالمسئولية الاجتماعية للمرأة في سياق مجتمعي فقير تتجلى فيه هشاشة فرص الحياة ، كما أن تناولها من الجانب الأمني ووقوع الغارمات تحت طائلة العقاب الجنائي ، كان لا بد أن يتطرق إلى موقف المجتمع ونسق العدالة الجنائية من إدانتها ومدى التعاطف المجتمعي معها.

لذا فسوف تهتم الدراسة الراهنة بمناقشة ظاهرة الغارمات في مصر في ضوء العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للغارمة تجاه المحيط الاجتماعي لها ، وبين الإدانة الجنائية من قبل أجهزة العدالة الجنائية حتى يتسنى إعطاء صورة شاملة لأسباب تلك الظاهرة ، وموقف المجتمع منها ، ومن ثم وضع تصور مقترح لمواجهة أوضاع الغارمات في مصر.

مشكلة الدراسة :

انطلاقا من تزايد عدد النساء الفقيرات في المجتمع المصري بفعل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ومعاناتهن من جمود الأدوار المفروضة عليهن ، وقلة فرص التعليم ونقص الموارد ، والتمتع بالخدمات المتاحة ، فضلا عن الحواجز التي تحول بينهن وبين الملكية وتوفير المدخرات وفرص العمل والدخل، أكدت العديد من الدراسات أن الحياة أكثر قسوة على

النساء الفقيرات أكثر من الرجال الفقراء ، حيث تتضاعف أعباء النساء فضلا عن المسئوليات الجسام التي تلقى على عاتقهن [١١] ، ولا شك أن فقر النساء العائلات لأسر يؤثر على مقدرتهن على إعالة أنفسهن ، كما أن الغياب المفاجئ لعائل الأسرة قد يؤدى إلى أزمات اقتصادية قد تضطر المرأة معها إلى مزاولة أي عمل ، وتزداد المشكلة تعقيدا إذا اعتادت البعد عن الحياة العامة ، كونها غير مهيأة للقيام بأي عمل ، إضافة إلى الجهل بحقوقها الاقتصادية والقانونية ، وعدم القدرة على الوصول إلى فرص الدعم المالي أو الخدمات المتاحة في مجالات القروض والمشروعات الصغيرة. [١٢]

وفى ضوء تلك المعطيات الواقعية ، وفى ضوء إحساس المرأة بالمسئولية الاجتماعية تجاه الأسرة – استنادا إلى واقع أخلاقي أو أوامر دينية مفروضة أو لزوميات متوقعة من المرأة تجاه أسرتها وفاءً بمسئولياتها الاجتماعية ، من حيث تحول الثقافة ومنظومات القيم إلى أعراف وتقاليد وقواعد وقوانين تفرض على المرأة ضرورة القيام بمسئولياتها تجاه الجماعة أو المجتمع [١٣] – وهنا تضطر المرأة في مواجهة كل هذه الأطروحات إلى الاقتراض بكتابة الشيكات ، وذلك لمواجهة أزماتها الاقتصادية الأسرية الخاصة بالزوج أو بالأبناء أو بالأخوة أو بالأخوات ، لتجد المرأة نفسها في إطار مسئولياتها الاجتماعية "غارمة" إذا عجزت عن السداد ، ويتم إدانتها جنائيًا من قبل القانون.

وعلى صعيد الارتباط الوثيق بين الفقر وظاهرة الغارمات يؤكد (وليام توماس W.I.Thomas) أن كل حاجة من الحاجات تؤدي إلى سلوكيات مختلفة ، مشيرا إلى أن إقبال المرأة على الانحراف والجريمة يرتبط بنوع الحاجة

ومكوناتها ، كما أن انحرافها يأتي نتيجة معاناتها وإدراكها لحرمانها خلال فترة من التغير الاجتماعي.(١٤)

وفى ذات السياق تقع ظاهرة الغارمات تحت نمط الاستجابة الابتكارية التي صاغها روبرت ميرتون (R. Merton) ، وهى ابتكار بعض الفئات في الطبقات الدنيا لوسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافها المشروعة ، حينما لا يتساءل المجتمع عن كيفية تحقيق تلك الأهداف ، وبخاصة في ظل وطأة الحاجة وهشاشة فرص الحياة للشرائح الاجتماعية المختلفة ، (١٥) وذلك في إطار ثقافة فرعية جانحة.

وفى ضوء الطرح السابق تتبلور مشكلة الدراسة في محاولة مناقشة ظاهرة الغارمات في ضوء بعض المتغيرات الفاعلة ، كالحاجات الاجتماعية والفقر ، وفي ضوء ارتباطها بالمسئولية الاجتماعية للمرأة بوصفها أحد العوامل الدافعة لمشاركتها في مواجهة المشكلات المادية للأسرة ، سعيًا منها لتحقيق الأمن الأسري –طبقًا لـ " توماس " – وكذا محاولة تفسير موقف المجتمع ونسق العدالة الجنائية من الغارمات ما بين التعاطف المجتمعي والعقاب الجنائي.

أهمية الدراسة (الأهمية النظرية):

١- تأتى أهمية الدراسة الراهنة انطلاقا من الاهتمام العالمي والمحلى بأوضاع المرأة بصفة عامة والمرأة الفقيرة على وجه الخصوص ، وبخاصة مع تزايد خطورة مشكلة الغارمات في ظل تعقد الحياة اليومية ، وفقا لما أكدته إحصائيات مصلحة السجون بالتزايد المستمر في أعداد السجينات الغارمات حيث وصلت أعداد هذه

الفئة ٣٠٠٠ سيدة حسب آخر إحصائية صدرت من الإدارة التخطيطية والبحوث بمصلحة السجون. (١٦)

٢- جاءت الدراسة محاولة لطرح مشكلة الغارمات في ضوء المسئولية الاجتماعية للمرأة ، واتخاذها القرار في حل الأزمات الاقتصادية بكتابة الشيكات لمواجهة احتياجاتها الأساسية في محاولة منها للارتقاء بأوضاع الأسرة والانتقال بها إلى أوضاع أفضل.

٣- تزداد أهمية هذه الدراسة وضوحًا إذا ما وضعنا في الاعتبار ندرة الدراسات والبحوث في مجال الغارمات ، بحيث يصعب القول بأن هناك تراكما علميا في هذا الاتجاه ، فالاهتمام بمشكلة الغارمات قد ارتبط لفترة طويلة بميدان الخدمة الاجتماعية – في حدود علم الباحثة – ودور مؤسسات المجتمع المدني في حل المشكلة دون التطرق إلى دراسة الغارمات أنفسهن داخل المؤسسات العقابية. وفى هذا الصدد تؤكد إحدى الدراسات أن التفكك الأسري الناتج عن سجن الغارمات (سجينات الفقر) قد يؤدي إلى الإضرار بالمجتمع. (١٧)

الأهمية التطبيقية :

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في التعرف على السياق الاجتماعي والاقتصادي لمشكلة الغارمات في ارتباطها بالمسئولية الاجتماعية والإدانة الجنائية للنساء الغارمات ، وما ينجم عنها من تداعيات خاصة بعد إيداعهن

المؤسسة العقابية ، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على النساء الغارمات المودعات إحدى السجون ، والتعرف على عوامل الإقدام على كتابة الشيكات ، وأسباب عجزهن عن الوفاء بتسديد قيمة هذه الشيكات ، وتداعيات ذلك على الأسرة ، وموقف المجتمع ونسق العدالة الجنائية منهن ما بين الإدانة الجنائية، والتعاطف المجتمعي ؛ الأمر الذى قد يسهم في وضع تصور علمي مقترح قد يساعد كافة الجهات الأمنية والمؤسسات المعنية لإيجاد طرق فعالة للقضاء على تلك الظاهرة ، والتصدي لأسبابها التي تنحصر في تدني مستويات المعيشة لتلك الفئات وهشاشة فرص حياتها.

الدراسات السابقة :

سوف يتم استعراض بعض المساهمات البحثية المتاحة ذات الصلة بأهداف الدراسة بشكل أساسي ، وذلك على النحو التالي :

١- **إقبال الأمير السمالوطي بعنوان النساء المعيلات لأسر: المشكلات والحلول (٢٠٠٤)** [١٨]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلات المرأة المعيلة في المجتمع ، وما يترتب عليها من آثار على المرأة والأسرة والمجتمع ، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة ، واستخدمت استمارة المقابلة للنساء المعيلات لأسر بمحافظة الجيزة بلغ عددهن (٢٧٨) مفردة ، وتوصلت إلى عدة نتائج منها ؛ أن أهم أسباب الإعالة هي (وفاة الزوج – الطلاق – الهجر) ، كما أن أبرز مشكلات المرأة المعيلة هي

عدم كفاية الدخل ، وانخفاض مستوى التعليم ، ومستوى الحالة المهنية.

٢- **دراسة عزة صيام بعنوان النساء الفقيرات وهشاشة فرص الحياة (٢٠٠٣)** [١٩]

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأوضاع الاجتماعية للنساء الفقيرات في مجالات الدخل والتعليم والعمل والرعاية الصحية ، وطُبِّقَت الدراسة في شياخة البغالة بحي السيدة زينب لعينة قوامها (٢١٣ مفردة) ، وقد استخدمت أداتي الاستبيان ودراسة الحالة لمجموعة من النساء الفقيرات ، وقد توصلت إلى نتائج منها ؛ ارتفاع نسبة الأمية بينهن وانخفاض مستوى المهن للكثيرات منهن ، حيث العمل في القطاع غير الرسمي في البيع الجائل ، وخدمة المنازل فضلاً عن ظهور العديد من المشكلات كارتفاع تكاليف تعليم الأبناء ، فضلا عن المشكلات الصحية لهن.

٣- **دراسة مصطفى محمد على بعنوان الأزمات المجتمعية واستمرارية برنامج القروض متناهية الصغر في ظل المتغيرات العالمية والمحلية (٢٠٠٧)** [٢٠]

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة برنامج القروض متناهية الصغر ومميزاته ، وقدرة المستفيدات على الإفادة من المشروع في ضوء برنامج القروض ، لمواجهة الأزمات المجتمعية ، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي واستمارة استبيان للمستفيدات من المشروع (وعددهن ٢٨٢ سيدة) ، وطبقت على

عينة من الأخصائيين العاملين ببرنامج القروض بجمعية تنمية المجتمع بحي الإسكان الصناعي بشبرا الخيمة ، وعددهم (٣١) ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها ؛ أن هناك فروقًا واضحة لصالح المستفيدات في التعثر في سداد قسط القرض ، ومن دوافع انضمام المستفيدات لهذا البرنامج الرغبة في تحسين فرص الحياة المعيشية ثم سداد قسط القرض الشهري.

٤- **دراسة (Datta upamanyu) بعنوان الاقتصاد والتمكين: المحفزات والمنافسة (٢٠١٣)** [٢١]

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج سبل المعيشة الريفية في (باهار) أحد أفقر ولايات الهند ، حيث تعتمد على تعبئة النساء من الأسر الفقيرة والمهمشات اجتماعيا ، وتتخذ أنشطة مثل تمويل المشروعات الصغيرة ، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن تقديم القروض لهذه الأسر يشير إلى تحسن في زيادة مستويات التمكين للنساء في هذه الولاية.

٥- **دراسة (نادية حليم) بعنوان أوضاع المرأة واحتياجاتها في الأسر الأكثر فقرا (٢٠١٥)** [٢٢]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أوضاع المرأة واحتياجاتها في الأسر الأكثر فقرا في محافظة الشرقية ، وذلك على عينة قوامها ١٠٢٨ من فقراء الريف والحضر ، وقد استخدمت الدراسة استمارة الاستبيان ، وتوصلت إلى بعض النتائج منها ، تباين

مستويات الفقر بين الريف والحضر للنساء الفقيرات وارتباطه بمصاحبات كالغذاء والأمية والبطالة والتهميش الاجتماعي، والعمل في الأنشطة الهامشية أو الموسمية ذات الأجور المنخفضة. كما خلصت الدراسة إلى أن بعض الأسر الفقيرة تعتمد على المساعدات المالية من جهات حكومية (رسمية وغير رسمية) ومعاشات الضمان الاجتماعي.

٦- **دراسة كوستا Cuesta وبودريا Budria بعنوان تأثير أعباء الديون المفرطة على صحة النساء الفقيرات (٢٠١٥)** [٢٣]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أعباء الديون وآثارها على صحة النساء الفقيرات ، وذلك من منطلق ارتباط مشاكل الديون بانخفاض احترام الذات ، والنظرة المتشائمة للحياة ، وانخفاض الصحة النفسية بسبب الاكتئاب والقلق ، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي لاقتصاديات بعض الأسر الأسبانية ، وتوصلت إلى ضرورة أن يكرس واضعو السياسات الجهود لمنع الأسر من الدخول في وضع غير مسقر من الديون ، ودعت الدراسة إلى أن مهارات محو الأمية المالية يسهم في تحسين صنع القرار المالي للأسرة ، وأطلقت أسبانيا مشروعات تجريبية لإدخال التعليم المالي في المدارس بهدف تحسين المهارات المالية بين النساء الفقيرات.

٧- **دراسة (نتسالزى Ntsalaze) بعنوان أثر مديونية الأسرة على الفقر متعدد الأبعاد ، (٢٠١٧)**[٢٤]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مديونية الأسرة على الفقر متعدد الأبعاد وكيفية تأثير الديون على انخفاض الموارد المتاحة لتلبية احتياجات الفقراء ، وقد طبقت الدراسة على ٤٥٨ أسرة من الأسر الفقيرة باستخدام مؤشرات التعليم والصحة ومستويات المعيشة ، وخلصت إلى أن التزامات الديون الأعلى بالنسبة للدخل يجعل الأسر أكثر عرضة للتغيرات غير المتوقعة في الدخل وأسعار الفائدة ، وتجد الأسر نفسها تعاني من عقوبة مزدوجة من الفقر متعدد الأبعاد.

ومن خلال الطرح السابق للدراسات السابقة العربية والأجنبية حول موضوع الغارمات ، نجد أن بعضا من هذه الدراسات قد اتفق مع الدراسة الراهنة من حيث الهدف العام ، وهو تحليل ظاهرة الغارمات واستعراض السياق الاجتماعي للنساء الفقيرات ، وتأثير المديونية المفرطة على واقع حياتهن ، لكن الدراسة الحالية ركزت على دراسة الظاهرة في ضوء علاقتها بالمسئولية الاجتماعية لهن.

وفيما يتعلق بالمعالجة المنهجية ، فقد تنوعت الدراسات السابقة في استخدام أدوات المسح الاجتماعي بالعينة واستمارة الاستبيان ودليل المقابلة ، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام طريقة دراسة الحالة من خلال دليل المقابلة المتعمقة. أما من حيث النتائج ، فقد اتفقت

الدراسة الراهنة مع بعض الدراسات السابقة حول تأثير الديون المفرطة على الواقع الاجتماعي للمرأة الفقيرة ، في حين اختلفت الدراسة الراهنة في إجراء الدراسة الميدانية للنساء الفقيرات (الغارمات) في إحدى السجون المصرية وذلك في ضوء عنصري المسئولية الاجتماعية والإدانة الجنائية.

على صعيد آخر أوضح العرض السابق للإسهامات البحثية ندرة الدراسات على المستوى المحلي باستثناء بعض الجهود في مجال الخدمة الاجتماعية (*) التي تشمل المرأة الغارمة وأبعاد ظاهرة الغارمات ، بما يسمح بوضع خريطة معرفية كاملة لصور المعاناة والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية لها. وبخاصة بعد إيداعهن المؤسسة العقابية ، وتأثير ذلك على الأسرة وموقف المجتمع ونسق العدالة الجنائية منها، ورغم ذلك فقد أفادت هذه الدراسات – سابقة الذكر – في إلقاء الضوء على بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالنساء الفقيرات في مصر.

أهداف الدراسة :

تنطلق الدراسة الراهنة من هدف أساسي ، وهو التعرف على أبعاد ظاهرة الغارمات في مصر في ضوء المسئولية الاجتماعية والإدانة الجنائية ، ويندرج تحت هذا الهدف الأساسي مجموعة من الأهداف الفرعية لعل أهمها:

١- تحليل ظاهرة الغارمات في ضوء بعض المتغيرات الفاعلة ، كالفقر وهشاشة فرص الحياة وتدنى مستوى إشباع الحاجات الأساسية.

٢- الكشف عن الأسباب الاجتماعية للظاهرة في المحيط الاجتماعي للغارمة ، ومنها الظروف الأسرية – شخصية الغارمة ، ومدى الإقبال على التضحية – تقليد الآخرين – المشاركة الأسرية – الضغوط الأسرية.

٣- التعرف على العلاقة بين ظاهرة الغارمات والمسئولية الاجتماعية بوصفها دافعًا من دوافع المشاركة في مواجهة المشكلات المادية للأسرة.

٤- محاولة تفسير موقف المجتمع من الغارمات ما بين التعاطف المجتمعي والعقاب الجنائي.

٥- تبيان موقف نسق العدالة الجنائية من الغارمة.

٦- محاولة وضع تصور مقترح لمواجهة أوضاع الغارمات في مصر.

تساؤلات الدراسة :

تحاول الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيسي ، وهو ما أبعاد ظاهرة الغارمات في مصر ؟ ، ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية لعل أهمها:

١- ما العلاقة بين ظاهرة الغارمات والفقر وتدني مستوى إشباع الحاجات الأساسية؟

٢- ما الأسباب الاجتماعية للظاهرة في المحيط الاجتماعي لها؟

٣- ما العلاقة بين ظاهرة الغارمات والمسئولية الاجتماعية؟

٤- ما موقف المجتمع من الغارمات (تعاطف أم عقاب)؟

٥- ما موقف العدالة الجنائية من الغارمات؟

٦- ما أساليب مواجهة ظاهرة الغارمات في المستقبل؟

منهجية الدراسة :

تنتمى الدراسة الراهنة إلى ذلك النوع من البحوث الوصفية ، التي تستهدف وصف وتحليل الظاهرة موضوع الدراسة من حيث أسبابها وعواملها ، ومن ثم تسعى إلى إيجاد تفسيرات لها في الواقع الفعلي من خلال ارتباطها بالسياق الاجتماعي والاقتصادي لها ، حيث تقع ظاهرة الغارمات بين شقى رحى المسئولية الاجتماعية للمرأة الفقيرة تجاه المحيط الاجتماعي لها (الأسرة أو العائلة) ، وبين الإدانة الجنائية من قبل نسق العدالة الجنائية.

أما عن أداة الدراسة ، فقد تحددت في دراسة الحالة Case study لأربع وعشرين حالة من الغارمات بسجن المنصورة العمومي ، وتطبيق دليل المقابلة عليهن ، وذلك لرصد الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالغارمات ، وكذا التعرف على وجهة نظر المبحوثات أنفسهن في وضعهن الحالي وتطلعاتهن في المستقبل.

وفى ذات السياق فقد اشتمل دليل المقابلة على بعض القضايا والبنود حول موضوع الدراسة ، والتي جاءت على النحو التالي: البيانات الأولية ، ونمط الجريمة ، ومدة العقوبة ، ومدة الإقامة بالسجن ، ودوافع الجريمة ، ومفاوضات الحل ، وتداعيات السجن على الأسرة (الزوج والأبناء) ، ومدى الشعور بالمسئولية الاجتماعية ، وموقف المجتمع من المبحوثات الغارمات ، وموقف نسق العدالة الجنائية منهن ، ورؤية المستقبل.

مجالات الدراسة :

١- المجال الجغرافي:

أجريت الدراسة الميدانية في سجن المنصورة العمومي الذى تم إنشاؤه عام ١٨٩٠م ، والذي يقع داخل الحيز العمراني بمدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية ، والتابع إداريًّا لحي شرق المنصورة وقسم ثان المنصورة ، ويطل على العديد من الشوارع والميادين الرئيسية (شارع عبدالسلام عارف – شارع الجيش – استاد المنصورة الرياضي) ؛ الأمر الذى يسهل على أسر السجناء زيارة مسجونيهم خلال فترة الزيارة الدورية التي تحدد كل ١٥ يوم.

أما عن تكوين البناء الداخلي للسجن ، فيحتوي على أربعة مبان رئيسية تحيطها أسوار على مساحة ١٨,٠٠٠ متر^{٢} تقريبا مقام عليها أبنية بمساحة تقدر بحوالي ١٠٠,٠٠٠ متر^{٢} ، وبقية المساحة عبارة عن أرض فضاء ، وأما عن المباني فتتكون من:

١- المبنى الإداري: وبه بوابة الدخول الداخلية ومنطقة تفتيش وغرف الزيارة وسجن النساء وغرف بها مكاتب إدارية خاصة بمأمور السجن والضباط.

٢- مبنى العنابر القديم: مبنى مكون من ٤ طوابق ، به العديد من الزنازين وتوجد دورة مياه واحدة بكل طابق.

٣- المبنى الجديد: به عنابر مخصصة ومجهزة للإعاشة ، تحتوي كل زنزانة على دورة مياه خاصة بها وسرائر لإقامة السجناء ، وزنازين بالدور الأخير للتأديب.

٤- المبنى الخدمي: ويقع خلف المبنى الجديد ويختص بوجود المستشفى والمطبخ.

وأما عن القدرة الاستيعابية لسجن المنصورة ، فقد قدر عدد النزلاء به بـ ٢٠٠٠ نزيل وطاقم حراسة يقدر بـ ١٠٠ فرد ما بين أمناء وخفراء وعساكر وموظفين وأطباء وضباط، وقد تنوعت الأحكام به ما بين الحبس الاحتياطي على ذمة قضايا ، والسجن المشدد المؤقت ، والسجن المؤبد ، والإعدام.

وانطلاقا من استراتيجية وزارة الداخلية الهادفة في أحد محاورها إلى تقديم أوجه الرعاية لنزلاء السجون وفقا لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان ، فقد تفقد وفد من المجلس القومي لحقوق الإنسان سجن المنصورة العمومي ، وتأكيدًا لهذه المبادئ سعت وزارة الداخلية إلى التدخل لحل مشكلة الغارمات ، وأوفدت تبعا لذلك مندوبين عنها لمفاوضة الدائنين واستقبالهم بسجن المنصورة من أجل التفاوض والإفراج عن الغارمات ، وذلك حرصا من الوزارة على الاستقرار الأسري ومجابهة المشكلات الناجمة عن سجن الأم الغارمة ، ولا شك أن ذلك يعد من قبيل مراعاة البعد الإنساني الموجه من القيادة السياسية.

المجال البشري :

ثم تطبيق الدراسة الميدانية على أربع وعشرين حالة من الغارمات نزيلات سجن المنصورة العمومي ، وتطبيق دراسة الحالة من خلال دليل المقابلة عليهن ، وذلك بهدف تقديم رؤية تفسيرية حول أبعاد مشكلة الغارمات ومناقشتها في ضوء المسئولية الاجتماعية ، ومدى إدانتهن جنائيا من قبل الأسرة والمجتمع ونسق العدالة الجنائية .

المجال الزمنى :

بدأت الدراسة في مايو ٢٠١٨ وهى الفترة التي صرح فيها للباحثة من قبل وزارة الداخلية ومصلحة السجون بإجراء الدراسة الميدانية بسجن المنصورة العمومي ، ثم تبع ذلك تحليل المادة العلمية التي تم تجميعها ميدانيا من الغارمات ، ومن ثم عرض نتائج الدراسة.

المفاهيم ونظريات الدراسة :

١- مفاهيم الدراسة :

أ. مفهوم الحاجة والاحتياجات :

تُعْرَف الحاجة بأنها القوى التي تكمن وراء السلوك ، وتساعد الإنسان على تحقيق التوافق مع منظومة قيم الجماعة أو المجتمع أو العجز عن ذلك. كما أنها تعد بمثابة الدوافع التي تحرك الفرد لأداء الأدوار المتباينة في الحياة أو المعاناة من عدم تحقيقها ، فالسلوك هو استجابة إلى حاجة أو رد فعل للحرمان من هذه الحاجة [٢٥] ، ومن ثم توفر الحاجة لدافعيته اللازمة لتحقيقها والسلوكيات التي تتبع ذلك.

على صعيد آخر ، تُعْرَف الحاجات الإنسانية الأساسية في إطار ثلاث فئات: [٢٦]

احتياجات النقص: وتتطلب رفع المقاييس إلى مستوى مقرر نوعًا ما مثل الكفاية الفسيولوجية.

احتياجات الاكتفاء: وهى الحاجات المطلوب إشباعها للوصول لمقاييس محددة عند مستوى مقبول

احتياجات النمو: ويتعدى إشباعها حد الكفاية ، فتتجاوز الكفاية المادية إلى إشباع المتطلبات غير المادية.

وفى هذا السياق طرح "إبراهام ماسلو" ترتيبا لحاجات الإنسان من خلال تدرج هرمي يبدأ بالحاجات الفسيولوجية ، ثم تتدرج إلى الحاجات الأعلى كحاجات الأمن والانتماء وتقدير الذات. حتى نصل إلى حاجة إثبات الذات [٢٧] والتي تمثل قمة المدرج الهرمى.

واستكمالاً لهذه الرؤية يؤكد "وليام توماس" أن تأثير البيئة الاجتماعية على الحاجات الإنسانية يتحدد من خلال أربع حاجات أساسية ، وهي ؛ الحاجة لتجارب جديدة ، والحاجة للأمن ، والحاجة للإجابة عن الانشغالات والتساؤلات ، والحاجة للاعتراف والتقدير ، وذلك في مساهمة منه لما يسمى بمقاربة الحاجات في تفسير السلوك الإجرامي عند المرأة ، مؤكدًا على أهمية الحاجة إلى تجارب جديدة ، وحاجة الاعتراف الاجتماعي كأكثر الحاجات انتشارًا بين الرجال ؛ في حين تسعى المرأة إلى حاجة الأمن والتفاعل الاجتماعي ، [٢٨] وفى هذا السياق يؤكد "فولكرت" (E.H.Volkart) أنه لا يمكن التنبؤ بالسلوك ، لأن كل حاجة وكل تركيبة للحاجات تؤدي إلى سلوكيات مختلفة. [٢٩]

ب. مفهوم الفقر :

نال مفهوم الفقر في الأوساط الدولية والبحثية اهتمامًا كبيرًا خلال العقدين الماضيين ، ومن خلال الاطلاع على الأدبيات السوسيولوجية فيما يتعلق بنظرتها للفقر على أنه ظاهرة اجتماعية ، أكدت جميعها أنه يشير إلى مستوى معيشي منخفض للفقراء لا يفي بالاحتياجات الأساسية ، تتجلى فيه كافة أوجه الحرمان الاجتماعي. (٣٠)

وفى هذا السياق يؤكد "رونتري" Rountery أن أي أسرة ستعد في حالة فقر إذا كان دخلها الكلي غير كافي لسد الحد الأدنى من الضروريات من أجل الحفاظ على المستوى المعيشي اللائق. (٣١) كما أنه يعد محصلة عجز الناس عن تحقيق حاجاتهم الاجتماعية ، نتيجة تعقد البناء الاجتماعي ، فضلا عن أنه يحول بينه وبين تحقيق توقعاتهم. (٣٢)

وتشهد أدبيات الفقر طرح مدلولات وصيغ جديدة تتسق وسبل قياسه ، منها مدخل الفقر المطلق ، ومدخل المؤشرات الاجتماعية ، ومدخل الفقر النسبي ، وقد جاءت هذه المداخل بحسب تسلسلها الزمني، ومن الملاحظ أن هذه المداخل قد اعتمدت في جانب منها على المقاييس الكمية الخاصة بالدخل بوصفها مؤشرًا للفقر ، وقد ارتكزت بعض الدراسات على هذا المنظور مثل دراسة (جايها) (Gaiha) ، في حين أكدت دراسات أخرى أهمية المتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بواقع الأفراد الفعلي باستخدام

مؤشرات كيفية تعتمد على دراسة الحالة المتعمقة للتعرف على واقع الفقراء. [٣٣]

ومن خلال الطرح السابق يمكن تعريف الفقر إجرائيا بأنه:

تدني مستوى إشباع الحاجات الإنسانية نتيجة ضآلة الدخل ، وعدم قدرته على الوفاء بهذه الاحتياجات ، وذلك بفعل تغيرات اجتماعية متلاحقة قد شهدها المجتمع خلال مراحل تطوره ؛ الأمر الذي يسهم في التحليل الأخير في سيادة واقع اجتماعي تتدنى فيه فرص الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وقد تضطر معه بعض الأسر إلى الاستدانة كمحاولة للخروج من بوتقة الفقر ، وما يترتب على ذلك من عواقب قد تكون وخيمة.

ج. مفهوم الغارمات :

الغرم في اللغة هو الديْن ، والغارمات هن من أثقلتهن الديون. [٣٤] وتعرف المرأة الغارمة بأنها المرأة غير القادرة على دفع ديونها في الوقت المحدد ، أو من عليها دين ، ويؤدي دفع ما عليها من أموال إلى عدم تعرضها للسجن أو الإفراج عنها إذا كانت مودعة إحدى السجون . [٣٥]

وتعرف أيضا بأنها المرأة التي تجمع بين الفقر والديون ، باعتبار أن الفقر عاملا أساسيا في استدانتها ، وتكون مهددة من جانب الدائن بمطالبة الدين [٣٦] ، وقد تتحمل أيضا عبء الإعالة والإنفاق على الأسرة.

وفى سياق آخر ، تعرف المرأة الغارمة حسب حالتها الاجتماعية بأنها الأرملة ، أو المطلقة ، أو الزوجة الثانية أو الزوجة المهجورة أو زوجة أحد الرجال الأرزقية ، والتي أثقلتها الديون نتيجة الفقر ، وتدني المستويات المعيشية لها ، وذلك في محاولة منها لتحقيق أهداف تتعلق بزواج الأبناء أو تعظيم الأوضاع المعيشية لها ولأسرتها. (٣٧)

ويشير جاسون هول JasonN. Houle أن المرأة الغارمة هي التي تزداد عليها أعباء الديون في ظل ارتفاع الأسعار وركود الأجور ، باعتبار أن الاستدانة توفر لها فرصًا وتفتح لها آفاقًا قد لا تكون لديها ، دون انتباه منها بأن التعثر في سداد الدين سيؤدي بها إلى العقاب الجنائي. (٣٨)

وتعرف الغارمة إجرائيا بأنها:

المرأة التي دفعها كل من الفقر والحاجة إلى ابتكار وسائل غير مشروعة (مثل كتابة الشيكات للدائنين) لإشباع حاجاتها الأساسية وحاجات أسرتها ، وتحقيق الأمن الإنساني ، وما يتطلبه من العدل الاجتماعي ، وذلك انطلاقا من شعورها بالمسئولية الاجتماعية تجاه محيطها الاجتماعي ، وفي إطار العجز عن سداد الديون وتراكمها صدرت ضدها أحكام قضائية ، تم بموجبها وقوعها تحت طائلة الإدانة الجنائية وإيداعها إحدى السجون.

د. مفهوم المسئولية الاجتماعية :

طرحت العديد من التعريفات لمفهوم المسئولية الاجتماعية Social Responsibility من زوايا متنوعة ، فمن الناحية اللغوية ، تُعْرَف المسئولية الاجتماعية بأن الإنسان فيها مسئول عن فعل قام به في الماضي وخلف وراءه آثارا معنية ، وهو الذي يتحمل تبعة هذه الآثار والنتائج. (٣٩)

وعُرِّفَت أيضا بأنها تكوين ذاتي نحو الجماعة أو الجماعات التي ينتمى إليها الفرد ، ويكون مسئولا مسئولية ذاتية وأخلاقية عن الجماعة ، وهى ذاتية لأنها تنطوي على المراقبة الذاتية ، وفيها من الأخلاقية ما في الواجب الملزم داخليا ، وتضمنها لبعض الأبعاد كالاهتمام والفهم والمشاركة. (٤٠)

ويطرح التنظير السوسيولوجي تعريفا آخر للمسئولية الاجتماعية في ضوء علاقة الفرد في المجتمع بسلطة الجماعة ، وما تمثله من أعراف وتقاليد وعادات ورأي عام ، وتُدْرَك المسئولية الاجتماعية في هذا الإطار باعتبارها مسئولية أمام المجتمع ، تحددها أعرافه وتقاليده واحتياجاته ، وهى تتصل – عادة – بجانب الواجبات المرتبطة بأدوار الفرد في المجتمع ، وهي الأدوار التي تؤدى وظائف أساسية لصالح بناء المجتمع ، حيث يستوجب عدم الوفاء بها العقاب من قبل المجتمع ، وهو العقاب الذي يبدأ باللوم ، وينتهي إلى انزال العقاب المادي بالشخص. (٤١)

واتساقًا مع هذه التعريفات يؤكد "دافيز" Davis أن هناك بعض المترادفات وثيقة الصلة بمفهوم المسئولية الاجتماعية ، كالاهتمام الاجتماعي Social Concern ، والضمير الاجتماعي Social Conscience ، والاستجابة الاجتماعية Social Response [٤٢] ولا شك أن هذه المترادفات تدور جميعها في سياق واحد ، وهو السياق المجتمعي بوصفه سياقًا شاملاً ترتبط فيه المسئولية الاجتماعية بمرجعية المجتمع والثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فيها ، وتعزي المسئولية هنا إلى العوامل التكوينية للفرد وضميره الفردي النابع من ثقافة اجتماعية محددة ، تشكل ضميرا جمعيا له سماته الخاصة المنبثقة من واقع اجتماعي محدد. [٤٣]

وفى هذا السياق يؤكد (توماس هوبز) Tomas Hobize أن المسئولية الاجتماعية لها جذورها في الطبيعة الإنسانية ، وإذا كان من الطبيعي أن يسعى الإنسان إلى إشباع حاجاته تعبيرا عن حب البقاء ، فإنه يتجه إلى تأسيس حالة الاجتماع لتحقيق إشباع أكثر أمنا واستقرارا لحاجاته الأساسية المهددة بعدم الإشباع في ظل الفوضى البنائية القائمة أو المحتملة. [٤٤] وقد نتج عن ذلك حالة من الأنومي التي تضعف على أثرها المنظومات القيمية في المجتمع.

وارتباطًا بذلك تتأكد خصائص المسئولية الاجتماعية ، والتي تضفى على المفهوم تفصيلات ذات طبيعة واقعية راسخة ، وتتحد هذه الخصائص على النحو التالي:

١- أن الإنسان مخلوق ، وهو مؤهل للقيام بأدوار اجتماعية في محيطه الاجتماعي ، فطبقًا لـ " تالكوت بارسونز Talcott parsons " فإن الفرد يتحمل مسئوليات اجتماعية يكتسبها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، حيث تغرس فيه هذه المؤسسات بنية المسئولية الاجتماعية للقيام بأدواره المتوقعة منه ، وذلك للحفاظ على التناغم والاستقرار الاجتماعيين. (٤٥)

٢- المسئولية الاجتماعية ذات طابع أخلاقي حيث يكتسب الفرد المبادئ والقيم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية لتشكل ضميره الفردي الذى يعمل باتجاه تطابق أداء الفرد لأدواره ، والتي تعكس وفاءه بمسئولياته الاجتماعية تطابقا مع توقعات الجماعة. (٤٦)

٣- تتنامى المسئولية الاجتماعية للفرد مع تطوره العمري ، حيث تتسع حدود المسئولية بالنسبة له من حدود الأسرة إلى نطاقات العمل والأصدقاء ، وكافة مستويات التفاعل الاجتماعي التي تفرض بدورها أنماطًا متباينة من المسئولية الاجتماعية.

٤- تتباين المسئولية الاجتماعية وفقا لمتغير النوع ، فمسئولية الذكور تختلف عن مسئولية الإناث، وقد ألمح أرلى هوشايلد Arlie Hochschild عام ١٩٧٣ إلى علاقة النوع والدور Sex – Role في رؤيته التحليلية للنساء بوصفها جماعة أقلية as a minority group في محاولة منه للتأكيد على

التمييز بين الرجل والمرأة ، فيما يتعلق بحجم ومستوى المسئولية الاجتماعية لكل منهما. [٤٧]

٥- يعكس مفهوم المسئولية الاجتماعية تأرجحا ما بين الحقوق والواجبات ، حيث يقوم الفرد بأداء مسئولياته بدوافع الواجبات الاجتماعية والأوامر الدينية ، باعتبار أن هذه الواجبات لزوميات متوقعة منه. أما إذا اختل التوازن بين الحقوق والواجبات ، ولم يحصل الفرد على إشباع احتياجاته الأساسية ، فإن ذلك من شأنه أن يقتل الطوعية والإرادية لدى الأفراد. الأمر الذي تنتفي معه العدالة في توزيع الحقوق والواجبات ، [٤٨] وما قد يترتب على ذلك من عواقب قد تقود البعض إلى الانحراف.

وتأسيسا على ذلك يمكن تعريف المسئولية الاجتماعية إجرائيًا بأنها:

سعي الأفراد إلى إشباع حاجاتهم الأساسية ، وتحقيق الأمن الإنساني ، وذلك في إطار شعورهم بالواجبات الاجتماعية تجاه أسرهم ومحيطهم الاجتماعي ، وذلك انعكاسا لنداءات الضمير الفردي لديهم ، والمتطابق مع الضمير الجمعي وتوقعات الجماعة ، وقد يتخذ هذا الإشباع أساليب ووسائل غير مشروعة في ضوء الفقر والحرمان وأزمة فرص الحياة ، وفي ظل الفوضى البنائية في المجتمع ، وتذبذب العلاقة بين حقوق الإنسان وواجباته الاجتماعية ، قد تتخذ هذه الوسائل مسارات تقود أصحابها إلى الوقوع تحت طائلة العقاب الجنائي.

٢. نظريات الدراسة :

حاولت الباحثة وضع إطارا تصوريا يمكن في ضوئه تناول قضية الغارمات في علاقتها بالمسئولية الاجتماعية ، وقد اشتمل هذا الإطار على نظريتين أساسيتين:

الأولى: نظرية الحاجات عند وليام إسحاق توماس William Isaac Thomas

حيث يرى (توماس) أنه يجب الربط بين الحاجات والسلوك الإجرامي للمرأة ، وذلك انطلاقا ـ حسب توماس ـ من وجود أربع حاجات أساسية للإنسان هي ؛ الحاجة لتجارب جديدة ، والحاجة للأمن ، والحاجة للإجابة عن الانشغالات والتساؤلات ، والحاجة للاعتراف والتقدير. وقد توصل إلى تقديم أطروحات نظرية تؤكد أن الحاجة للاعتراف الاجتماعي أكثر تفشياً بين الرجال ، في حين أن المرأة في حاجة أكثر إلى الأمن والتفاعل الاجتماعي. وبما أن معظم النساء الفقيرات لا تتوافر لديهن الفرص لإشباع هذه الحاجة في ظل معاناتهن ، وإدراكهن لحرمانهن ، فيكون الانحراف أحد سبل إشباع الحاجات.(٤٩)

واتساقًا مع هذه الرؤية التفسيرية يؤكد (توماس هوبز) Tomas Hobize أن المسئولية الاجتماعية ـ في إطار المذهب النفعي ـ تري أن البشر يسعون بالضرورة لتحقيق مصالحهم ، وأن المصلحة هي غاية السلوك ، وأن الإطار المرجعي للحكم على المصلحة أو تقييم المسئولية الاجتماعية يتمثل في ذاتية الإنسان ، ولعل ذلك قد يؤكد أن الموقف النفعي قد جعل الحاجات الأساسية للفرد هي الطاقة الدافعة لتأسيس المسئولية الفردية عن السلوكيات

والأفعال التي تستهدف إشباع الحاجات الأساسية للإنسان ، غير أنه بسبب البعد الاجتماعي في بناء شخصية الفرد ، وهو البعد الذى رمز له بالعقل ، الذى يعد نافذة لاستيعاب كل الموروثات الاجتماعية ، فإن المسئولية الفردية لن تتحقق إلا من خلال تأسيس المجتمع المستقر القادر على إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيه. (٥٠)

الثانية: نظرية روبرت ميرتون عن الأنومي (نمط الاستجابة الابتكارية) :

في إطار الموازنة بين قضيتي الحقوق والواجبات باعتبارهما طرفي عملية المسئولية الاجتماعية – فبناء المسئولية يتشكل من حزمة من الواجبات إلى جانب حزمة من الحقوق – يلاحظ أن الواجبات الاجتماعية هي الوجه البارز والظاهر للمسئولية الاجتماعية ، بينما الحقوق قد تكون ظاهرة أو كامنة أو متضمنة. (٥١)

ولا شك أن عدم وفاء أي طرف من الأطراف بالتزاماته سواء كانت حقوقا أو واجبات ، من شأنه أن يدفع الطرف الآخر إلى الإخلاء بالتزاماته في المقابل ، وهو ما يؤدى بالمسئولية الاجتماعية أن تعيش حالة أزمة ، وقد يقود اهتزاز حزمة مضامين المسئوليات الاجتماعية في المجتمع إلى التأثير على الاستقرار الاجتماعي. (٥٢)

وفي ضوء الطرح السابق ، ومعطيات الواقع الاجتماعي الذى يعيش أزمة في فرص الحياة لقطاعات عديدة في المجتمع ، وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية لهذه القطاعات كي تقوم بمسئولياتها الاجتماعية في الحدود المثلى ، يؤكد "روبرت ميرتون" أن المجتمع يتألف من أفراد متباينين في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وإمكانياتهم ؛ الأمر الذى يجعلهم متباينين

في بلوغ السبل المشروعة لتحقيق أهدافهم المشروعة [٥٣] فتنشأ حالة من فقدان المعايير (الأنومي) نتيجة الخلل الواضح في قضيتي الحقوق والواجبات.

وفى ظل هذا التباين الواضح بين الأهداف والحاجات التي يتطلع الفرد لتحقيقها في الواقع ، وباستطلاع الواقع لا يجد فيه الوسائل الشرعية لتحقيقها ، وحينما تمارس هذه الحاجات ضغوطا قوية على صاحبها ، فإنه يلجأ إلى تحقيقها بوسائل غير مشروعة ، والتي تتجلى في ظهور أنماط مختلفة من الصور الانحرافية للسلوك[٥٤] ، وذلك من خلال نمط الاستجابة الابتكارية Innovation كنمط من أنماط التكيف (الاستجابة المنحرفة) ويرى (ميرتون) أن بعض الأفراد يلجأون إلى ابتكار وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافهم وإشباع حاجاتهم ، وغالبا ما يكون هذا النمط شائعا في الطبقات الدنيا التي تواجه عقبات في سبيل تحقيق أهدافها المشروعة. [٥٥]

توظيف نظريتي الدراسة مع موضوعها الأساسي:

١- في إطار سعي المرأة نحو إشباع الحاجات الأساسية لها ولأسرتها ، وفي ظل حالة الفقر التي تعاني منها الكثير من النساء اللاتي يبحثن عن مخرج وأساليب مشروعة لإشباع تلك الحاجات ، وفى ظل المعاناة من هشاشة فرص الحياة للعديدات منهن. تتجلى كل المعطيات الخاصة بظاهرة الغارمات ، كون الفقر والحاجة والحرمان أبرز معطياتها. إضافة إلى سعي المرأة بوصفها عضوًا في الأسرة وفى المحيط الاجتماعي ، ومن ثم المجتمع ، وفي ضوء إحساسها بالمسئولية الاجتماعية وحاجاتها لتحقيق الأمن والاستقرار الأسري ، سواء بتزويج بناتها أو تأمين الأحوال

المعيشية ومصادر الدخل بالأسرة (حسب "توماس" أن المرأة تميل إلى تحقيق حاجات الأمن والتفاعل الاجتماعي) تلجأ بعض النساء إلى الاستدانة وكتابة الشيكات للدائنين لإشباع تلك الحاجات.

٢- تنشأ هذه الظاهرة ، وتجد مجالات واسعة لانتشارها في بعض الثقافات نتيجة اتساع النطاق المجالي لمشاركة المرأة في المسئوليات الاجتماعية والمشكلات الأسرية ، وذلك بفعل التغير الاجتماعي والثقافي الذى مس المجتمعات الإنسانية ، ودور الحركات النسوية وغيرها من العوامل الأخرى التي أسهمت بدورها في توسيع مجال المرأة في منافسة الرجل ، ليس في التعلم واكتساب المعارف والحرف فحسب ، ولكن أيضا في مجال الجريمة ، وهنا يؤكد " توماس" أن المرأة تصل للانحراف لكثرة معاناتها وإدراكها لحرمانها وعجزها عن إشباع حاجاتها الأساسية ، وحسب (توماس هوبز) فإن الحاجة والفقر هما الطاقة الدافعة لتأسيس المسئولية الفردية عن السلوكيات التي تستهدف إشباع تلك الحاجات.

٣- في ضوء مسئولية المجتمع وواجباته تجاه الفرد في إشباع حاجاته الأساسية ، ومطالبة الفرد في ذات الوقت بواجباته الاجتماعية ، تتأرجح قضية الحقوق والواجبات ما بين المجتمع والفرد ، حيث يعجز الواقع الاجتماعي عن توفير الاحتياجات الأساسية لأفراده ، الأمر الذي يترتب عليه الإخلال بمسئوليته كمجتمع وواجبه الفعلي تجاه أفراده ، وفى إطار شعور الفرد بواجباته تجاه مجتمعه دون أدنى حقوق يطالب بها ، في ظل مجتمع عاجز عن الوفاء بمتطلبات أفراده ، تنشأ حالة من اللامعيارية (الأنومي) لدى بعض الأفراد ، وخاصة النساء الفقيرات ،

فيلجأن إلى الاستدانة وكتابة الشيكات لإشباع حاجاتهن الأساسية ، كنمط استجابة ابتكارية (حسب ميرتون) ، كونهن يبتكرن وسيلة غير مشروعة – باعتبار ما سيترتب عليها في حالة عدم السداد من وقوعهن تحت طائلة العقاب الجنائي – لتحقيق أهدافهن المشروعة التي عجزن عن تحقيقها بوسائل مشروعة في ظل واقع يعاني أزمة في فرص الحياة.

ظاهرة الغارمات : تحليل في ضوء بعض العوامل الفاعلة :

أولاً : المرأة الفقيرة وهشاشة فرص الحياة :

إذا كان الفقر يعبر عن حالة من الحرمان المادي لبعض الفئات والشرائح الاجتماعية ، فإن دراسة الفقر ترتبط ارتباطا وثيقا بتوصيف الأوضاع المعيشية الواقعية للفقراء ، والمتمثلة في مدى إشباع الحاجات الأساسية الغذائية والصحية والتعليمية والسكنية ، فضلاً عن الحاجات غير المادية كالمشاركة المجتمعية ، وحرية التعبير ، وتحقيق الذات ، بالإضافة إلى تحقيق الأمن الإنساني. (٥٦) وتأثير العجز عن إشباع تلك الحاجات على الأوضاع المعيشية لتلك الفئات.

وفي هذا السياق تختلف الأسباب المباشرة للفقر من فترة زمنية لأخرى ، ومن دورة حياتية لأخرى ، حيث أكد (رونتري) أن الدخول المتدنية وغير المنتظمة تمثل سببا رئيسيًا للوقوع في الفقر ، وفى دراسة لاحقة أكد على البطالة وكبر السن كأحد العوامل الفاعلة والمساهمة في حدوث الفقر ، في حين أشار "بيتر تاونسيند" إلى بعض العوامل مثل ؛ انخفاض الأجر ، وفقد العائل ، والمرض أو المستوى الصحي المتدني ، والبطالة ، وكبر السن ، كعوامل أساسية وداعمة لحالة الفقر ، وأكد أن مجموعات الفقراء تتمثل في كبار السن والأسر ذات العائل الواحد ، والمرض الطويل أو العجز، وأصحاب الدخول المتدنية ، والعاطلين عن العمل. (٥٧)

وعلى الرغم من أن الفقر يعبر عن بعض المؤشرات الاقتصادية ، كانخفاض معدل الدخل والثروة ، أو تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والتي توصف بخط الفقر ، فإن الفقر هو نتاج لبنية اجتماعية اقتصادية مشوهة ، ومظهر من مظاهر التفاوت الاجتماعي واللامساواة الاجتماعية ، وقد أكدت العديد من الدراسات على أن أبرز العوامل المساهمة في خلق الفقر ، والعمل على استمراريته في بعض الدول خلال السنوات الأخيرة هو السياسات الاقتصادية المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي ، والتي أدت بدورها إلى تعميق الفقر والتدهور البيئي وتهميش دور بعض الفئات كالمرأة [٥٨] وذلك في إطار التمايز النوعي في طرح الفقر ، وتركزه في فئات معينة أكثر هشاشة وضعفا.

ويطرح هذا المشهد الحافل بهشاشة الأوضاع الاقتصادية تباينا لمستويات هذه الهشاشة حسب النوع الاجتماعي ، وتلعب علاقات النوع دورا هاما في إعادة إنتاج اللامساواة ، ويؤدي عدم المساواة في توزيع موارد الثروة إلى عدم المساواة في إشباع الاحتياجات الأساسية ، ويعزي الضعف الاجتماعي للنساء إلى ضآلة قدراتهن على امتلاك الموارد ، وإلى تواضع مهاراتهن ، مما يؤثر بالتالي على فرصهن، ويربطهن بدائرة الفقر والحرمان ، ويبرز الحاجة إلى سياسات وتشريعات تتصدى لمشكلة تأنيث الفقر ، وتقابل احتياجات المرأة الفقيرة. [٥٩]

وتعكس هذه السياقات تفاقما ملحوظًا للفقر في مجتمعنا المصري ، وعلى وجه الخصوص بين صفوف النساء ؛ الأمر الذي يزداد معه الإحساس بفقد الأمن الإنساني ، والتي تتحد أولى مظاهره في

عدم إشباع الحاجات الأساسية لهن ولأسرهن ، في صورة تتضح فيها أوجه التباين فيما يتعلق بمستوى إشباع الحاجات وأسلوب الحياة بين فئتي الدخول المرتفعة ومحدودي الدخل [٦٠] ، في مشهد تنتفي فيه العدالة الاجتماعية ، وتضيع فيه الحقوق ، وتتجلى فيه صور الحرمان والإحباطات والصراعات.

على صعيد آخر ، يلاحظ أن الحياة أكثر قسوة على النساء الفقيرات منها على الرجال الفقراء ، فأعباء النساء تتضاعف مع مرور الزمن ، وذلك فيما يتعلق بصحة الأطفال والتنشئة والرضاعة ، وهن أقل تعليما، ومع هذا يتحملن مسئوليات جسام [٦١] ، وتمتد هذه المسئوليات إلى مراحل زواج بناتهن كأحد القيم الاجتماعية التي تفرضها طبيعة المجتمع ، في إطار ثقافة مجتمعية تجعل من زواج الفتاة قمة الأهداف الثقافية التي يتحتم تحقيقها بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة – من وجهة نظر بعض النساء – سعيا منهن نحو تحقيق الأمن الإنساني الأسري.

وإذا كانت المرأة الغارمة قد تعرضت لحالة من الفقر المزمن أو الدائم ، والذي دعا بها إلى الاستدانة لمواجهة متطلبات الحياة ، وتعظيم مستوى معيشتها ، باعتبار أن هذا النوع من الفقر يكون نتيجة لأسباب هيكلية في الفرد ذاته ، كالأمية أو انخفاض مستوى التعليم ، أو عدم تعلم حرفة ، أو اعتلال الصحة ، فمن يعيشون في حالة فقر مزمن هم أولئك الذين يحصلون على دخل فعلي أو متوقع (في حالة تعطلهم) يقل عن دخل خط الفقر ، وهؤلاء ليست لديهم القدرات والإمكانات التي

تمكنهم من الحصول على عمل ذي دخل مناسب ، وبالتالي يوصف فقرهم بأنه فقر مزمن تتدنى فيه احتياجاتهم وتنعدم معه القدرة على تعظيم فرص الحياة الآنية والمستقبلية. [٦٢] وفي ظل تلك المعطيات الواقعية تضطر المرأة إلى الاستدانة لمواجهة طوفان الاحتياجات المعيشية ، وذلك في ضوء إحساسها بالمسئولية الاجتماعية ومعاناتها من الفقر المزمن.

وفى هذا السياق تتضح مظاهر هشاشة أوضاع المرأة في عدم كفاية الفرص المتاحة لها للوصول إلى التعليم ، والصحة ، والتغذية المناسبة ، وظروف العمل الملائمة ، ويترتب على ذلك ارتفاع معدلات الأمية ووفيات الأمهات وسوء التغذية بين النساء ، ومن هذه المظاهر أيضا زيادة عدد النساء اللاتي يعملن في القطاع غير المنتظم ، كما أن واقع النساء الفقيرات يحتوى على ظاهرة النساء المعيلات ، كما أن الأسر المعيشية التي ترأسها إناث تمثل شريحة كبيرة منها أفقر الفقراء في المجتمع ، ولقد أوضح بحث العمالة بالعينة عام ١٩٨٨ أن ١٨% من أسر مصر ترأسها سيدات ، كما أكد المسح الديموجرافي والصحي لعام ١٩٩٥ نسبة هذه الأسر بـ ١١% من مجموع الأسر. [٦٣]

ثانيًا : ظاهرة الغارمات : أهم الأبعاد في غياب الأمن الإنساني :

لعل أبزر أنواع الأمن وأكثرها تأثيرًا على الواقع الاجتماعي الأمن الاقتصادي ، فحسب تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، عن التنمية البشرية عام ١٩٩٤ ، حيث تضمن اعترافا بأولوية أمن الأفراد [٦٤] ، وأَخَصَّ

بالذكر تأمين الفرد في الصحة والعمل للحصول على الموارد اللازمة للحفاظ على وجوده الشخصي وتحسين نوعية الحياة الاجتماعية. (٦٥)

وفي إطار سعي المرأة نحو تحقيق الأمن الإنساني في محيطها الاجتماعي والأسرى ، تصطدم بأشياء تهدد هذا الأمن كالفقر والحرمان وعدم المساواة الاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية ، في حين أن الأمن يقتضي أن تعيش المرأة في كرامة وسلام وأن يتوافر لديها ما يكفيها من الغذاء ، والصحة ، والتعليم ، والعمل ، والحياة في عالم آمن اقتصاديا ومعيشيا. (٦٦)

وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على أن انعدام الأمن الاقتصادي يخل عادة بأمن الإنسان ، فعدم كفاية الموارد الاقتصادية وعدم استقرار التدفقات الاقتصادية يؤدي لانعدام الأمن الشخصي وعدم الاستقرار الاجتماعي، فعندما تتعرض سبل العيش لخطر بالغ ، وينعدم اليقين في المستقبل ، وعندما تنخفض قيمة المدخرات ، ويتقلص إشباع الحاجات الأساسية ينكمش الأمن الإنساني. (٦٧)

وانطلاقا من رؤية (ويليام توماس) حول أبرز الحاجات الأساسية من حيث أولويات إشباعها ، وهي الحاجة إلى الأمن عند المرأة يأتي أهمية سعي النساء نحو تحقيق الأمن ، وفي ضوء الفقر والحاجة تلجأ المرأة إلى الاستدانة من الغير ، وهنا تكون مهددة من جانب الدائن بمطالبة الدين ، ولا شك أن هذا الواقع يحد من تحقيق المدخرات أو حتى توفير مستوى معيشي آمن.

وتجدر الإشارة في ذات السياق إلى أنماط الغارمات حسب حالتهن الاجتماعية ، الأمر الذى يسهم في تحديد مسارات حياتهن وفق منظومة معينة ، وتتحدد هذه الأنماط في الأرملة ، والمطلقة ، والزوجة الثانية ، والزوجة المهجورة

، وزوجة الرجل الأزرقي ، وفي أغلب الأحيان تكون النساء في هذه الحالات معيلات لأسرهن، خاصة إذا رفض الزوج الإنفاق عليها وعلى أبنائها ، أو اضطرتها الأوضاع التي طرأت على حياتها إلى تحمل مسئولية الإنفاق على الأبناء سواء بفعل وفاة الزوج أو عمله بأعمال غير منتظمة ، أو عدم شعوره بالمسئولية ، أو ضآلة الدخل. (٦٨)

وباستعراض الأدوار المرتبطة بنوع الجنس في الأسرة يؤكد كل من "بارسونز وبيتس" Parsons and Bates أن الزوجين حينما يقومان بأدوار متخصصة ومكملة لبعضها البعض ، يتحقق الانسجام والاستقرار ، فحين ينهض الزوج الأب بالدور الأدائي Instrumental Role ، فإنه يساعد في الحفاظ على التكامل الاجتماعي والطبيعي الأساسي للأسرة ، وذلك بتوفيره الاحتياجات الأسرية وربط الأسرة بالعالم الخارجي ، وحين تقوم الزوجة الأم بالدور التعبيري Expressive Role ، فإنها تساعد في تماسك العلاقات ، وفي توفير الدعم العاطفي وجوانب التنشئة والرعاية ، الأمر الذى يثبت ويعزز وحدة الأسرة. (٦٩) وفي حالة الانحراف عن تلك الأدوار أو تداخلها وتشابكها ، فإن نسق الأسرة يندفع نحو حالة من عدم الاتزان.

وفي ضوء الطرح السابق أكدت ظاهرة الغارمات وجودها ورسخت أقدامها على صعيد الواقع الاجتماعي في ظل متناقضات هذا الواقع ، وعجزه عن إشباع الحاجات الأساسية ، وتخلي العديد من الأزواج عن مسئولياتهم الاجتماعية الأسرية ، مما دفع بعض النساء للاستدانة في محاولة منهن لتعزيز الأمن الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة ، وذلك في ظل فشلهن وعجزهن عن مواجهة ظروف الحياة ومسئولياتها ، حيث تعمد المرأة إلى تحدي ضآلة الدخل

بأساليب سلبية كالاقتراض والاستدانة وعمل الجمعيات أو اللجوء إلى نظام التقسيط في شراء مستلزماتها ومستلزمات أسرتها. (٧٠)

وعلى صعيد اختلاط الأدوار في الأسرة وتباينها وتصدر المرأة المشهد الأسري ، وفي ظل فقرها المزمن وتدني المستوى المعيشي لها ، تتعدد أسباب الاستدانة ، وتتنوع بتنوع المتطلبات الأسرية والسياق الاجتماعي لها ومن هذه الأسباب:

أ- الانفاق على الأسرة وبخاصة إذا كانت المرأة معيلة ، أو علاج مرض ، أو بناء مسكن ، أو إجراء عملية جراحية سواء لها أو لأحد أفراد الأسرة ، بما يوفر فرصا قد لا تكون لديهم في الظروف العادية.(٧١)

ب-الاستدانة من أجل زواج الفتيات حيث تعتبر غالبية النساء أن زواج الفتاة أعظم إنجازاتها ، فلا تتورع عن كتابة الشيكات والتعهد بسدادها من أجل تحقيق هذا الهدف، فتقوم بشراء الأثاث والأجهزة الكهربائية من خلال معارض تتبع نظام التقسيط وكتابة الشيكات ذات الدفع المؤجل.

جـ- كون المرأة ضامنًا للزوج أو أحد أفراد الأسرة ، وفى حالة تعثر الطرف الأول في السداد يصير الضامن (المرأة) غارم ، ويتم مقاضاته ، ويقع تحت طائلة العقاب الجنائي. (٧٢)

د- العمل فيما يسمى بحرق السلع حيث تقوم بعض النساء بشراء السلع بأثمان مبالغ فيها نظير أقساط شهرية ، ولعدم وجود فرص للسداد تقوم بحرق هذه السلع ، أي بيعها بثمن بخس ، للاستفادة منها في قضاء حاجة ماسة أو سداد الأقساط ، ولا شك أن هذا الإجراء قد يؤدي إلى التعثر في السداد. (٧٣)

هـ- المرأة التي يصيبها كوراث مدمرة بسبب السيول أو الحريق أو نحو ذلك ، فتلجأ إلى الاستدانة لتحسين الأحوال الطارئة على الأسرة.

وفى ظل استدانة المرأة كنمط استجابة ابتكارية – (طبقا لـ روبرت ميرتون) – لتحقيق أهدافها في إشباع احتياجاتها بطرق غير مشروعة يتجلى أسلوب جديد للحياة يفرضه الواقع الناجم عن الاستدانة ، ذلك أن هذا النمط لحل المشكلات ، قد يأتي على حساب أولويات أخرى للمرأة ولأسرتها ، حيث تقوم المرأة الغارمة بتوزيع الدخل البسيط لها على بنود الإنفاق اليومية وبين استحقاقات الديون [٧٤] وقد تقوم بالتوفيق بين نفقاتها الأسرية والديون المستحقة أو دفع كامل الديون دون الانتباه لمتطلبات الحياة اليومية ، الأمر الذي قد يؤثر على الصحة البدنية لها ولأفراد أسرتها [٧٥] أو أن تهمل هذه الديون ولا تعيرها اهتماما معرضة نفسها للمساءلة القانونية والإدانة الجنائية.

ثالثًا : المسئولية الاجتماعية ومشاركة المرأة :

ينطوي متغير المسئولية الاجتماعية باعتباره تكوينا واقعيا على عناصر لبنائه ، وشروطا أساسية تنظم فاعليته وتضبط تفاعله مع مختلف المتغيرات المشكلة لبناء المجتمع ، وفي هذا السياق فإن المسئولية الاجتماعية للمرأة تعد محطة نهائية لمعطيات وسياقات واقعية ناجمة عن وجودها في المحيط الأسري لها ، وتتجلى هذه المعطيات في بعض الاعتبارات الهامة:

١- الاهتمام بالجماعة ، وذلك من خلال الارتباط العاطفي بالجماعة ، وحرص المرأة على تماسكها وسلامتها واستمراريتها ، فتوحدها مع الجماعة انفعاليا يتسم بالتلقائية ، ويحدث هذا الانفعال بطريقة طوعية إرادية استنادا إلى قناعات ذاتية ، ومن ثم تصبح أهداف الجماعة

أهدافها. ويصبح التكامل مع الجماعة والارتباط بمصيرها أمرا حقيقيا ، وذلك حتى يتحقق الأمن الإنساني ، ويتأكد التضامن الاجتماعي. (٧٦)

٢- الفهم أي إدراك المرأة للمعاني الأساسية التي تستوعبها من قبل الجماعة ومنظوماتها القيمية ، ومن ثم فهم المغزى الاجتماعي لأفعالها ، والقيمة الاجتماعية لأي فعل أو تصرف اجتماعي يصدر عنها. (٧٧) ولا شك أن هذا الفهم يساعد على مواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها الجماعة ، وتحمل مسئولية المشاركة في مواجهة الأزمات الأسرية.

٣- المشاركة أي الالتزام بالمشاركة في تجسيد أهداف الجماعة ، وتتطلب المشاركة الفعالة تحديد الأهداف الأساسية التي تسعى الجماعة لتحقيقها (زواج البنات أو الارتقاء بالمستوى المعيشي ... إلخ) ، ثم قبول الفرد القيام بمختلف أدواره الاجتماعية تجسيدا لمسئوليته ، وأخيرا إنجاز الأدوار (التنفيذ) بما يساعد على تحقيق الأهداف وإشباع الحاجات الأساسية للجماعة وحل مشكلاتها. (٧٨)

٤- الحرية ، وتعني شعور المرأة بقيمتها وأهميتها لتحمل نتائج أفعالها ، غير أنه في ظل الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها ، تتقلص مساحة حركتها وحريتها ، والتي قد تصل أحيانا إلى حرمانها من المشاركة بطرق مشروعة ، فتلجأ إلى ابتكار وسائل غير مشروعة كالاستدانة وكتابة الشيكات لإشباع حاجاتها وحاجات أسرتها سعيا منها لتحقيق الأمن الأسري.

٥- الإرادة ، حيث أكد المصدر الديني على الإرادة الإنسانية ، وكذلك الفكر النفعي حيث أكد (جون سيتوارت مل) على أن الإنسان يؤسس فعله

لتحقيق نفع ذاتي ، غير أن هذا الفعل يصبح ذا طبيعة اجتماعية تسعى لنفع الآخرين ، وتتجه بالخير وجهة اجتماعية خالصة ، وبذلك يقر (جون سيتوارت مل) الغيرية والتضحية من أجل إسعاد الآخرين دون أن يكون في ذلك مصلحة للفرد. [٧٩] وهو ما قد يعنى أن المسئولية الاجتماعية للمرأة إنما هي غرس أو استنبات اجتماعي على ساحة المجتمع ولزومية اجتماعية عليها الوفاء بها.

وعلى صعيد قضية الموازنة بين الحقوق والوجبات ، وفي إطار شعور المرأة بواجباتها الاجتماعية تجاه أسرتها ومن ثم مجتمعها ، وذلك مقابل عضويتها داخل الأسرة ، يأتي سعي المرأة نحو تحقيق الأمن الاجتماعي، ومن ثم الإحساس بالرضا والقبول الاجتماعيين ، أما إذا حدث إخلال في القيام بالمسئولية الاجتماعية كأن تؤدي المرأة الواجبات التي تفرضها مسئوليتها دون أن تحصل على حقوقها (كالحق في إشباع الحاجات الأساسية) وتعظيم فرص الحياة ، فإن ذلك من شأنه أن يضر بتوازن المسئولية الاجتماعية ويدفع إلى الخروج على المجتمع من أجل الحصول على حقوقها الأساسية ، وهو ما تجسده ظاهرة الغارمات في مضمونها. أما إذا وقع تبادل لجناحي المسئولية الاجتماعية بين الفرد والمجتمع يتحقق الاستقرار الاجتماعي والأمن الأسري دون اللجوء إلى الاستدانة ، والعجز عن الوفاء بالديون ، ومن ثم التعرض للمساءلة القانونية والوقوع تحت طائلة العقاب الجنائي.

رابعًا : الغارمات بين التعاطف المجتمعي والإدانة الجنائية :

تؤكد (كارولين توماس) و(بيتر ويلكن) أن الأمن الإنساني ينطوي في أحد مستوياته على إشباع الحاجات الأساسية وفي مستوى آخر على تحقيق كرامة الإنسان متضمنا الاستقلال الشخصي ، وتحكم الفرد في حياته والمشاركة غير المقيدة في حياة المجتمع (٨٠) ، وفي هذا السياق سادت المجتمع ظواهر اجتماعية جاءت انعكاسا لعدم التوازن في قضية الحقوق في إشباع الحاجات الأساسية ، والواجبات المفروضة على المرأة في القيام بأدوارها لتحقيق الاستقرار والتضامن الأسري ، وكانت ظاهرة الغارمات أبرز هذه الظواهر ، وقد طرحت هذه الظاهرة واقعًا اجتماعيًا ناجمًا عن الاستدانة والعجز عن السداد ، يسوده القلق المتواصل حول مشكلات الإعاشة اليومية، وزيادة الطاقة المطلوبة لإنجاز العمل اليومي ، فضلا عن الموازنة بين تحقيق الاستقرار النقدي لمتطلبات الحياة اليومية ، واستقطاع جزءًا من الدخل لسداد الديون ، إضافة إلى الوصم الاجتماعي الناجم عن إيداع الغارمات السجن ، حيث أنها قد لا تحظى بالدعم والمساندة من قبل الزوج والأبناء ، وهو ما قد يمثل عقوبة مزدوجة للمرأة الغارمة. (٨١)

وفي هذا السياق تمدنا المعطيات الواقعية على المستوى المجتمعي بالعديد من المشروعات الموجهة للتصدي لفقر النساء تحديدا ، والنساء العائلات لأسر بصورة أكثر تحديدا ، وتشمل هذه المشروعات مشروع الأسر المنتجة ، وبنك ناصر الاجتماعي ، ونظام معاش السادات ، والضمان الاجتماعي ، وبرنامج مبارك للتضامن الاجتماعي ، هذا بالإضافة إلى عدد من الأجهزة التي تستهدف تغيير وضع المرأة مثل وحدة المرأة والتنمية بالصندوق الاجتماعي

بالتنمية ، ووحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة بوزارة الزراعة ، والإدارة العامة لشئون المرأة بوزارة الشئون الاجتماعية ، وبرنامج شروق ، وبرنامج القروض الصغيرة بالمجلس القومي للمرأة ، إضافة إلى خدمات الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني. (٨٢)

غير أن الوعي بهذه المشروعات مازال محدودا ، فضلا عن أن الاستفادة من المساعدات التي تقدمها هذه المشروعات لتحسين أوضاع النساء الفقيرات مازالت في أدنى حدودها ، الأمر الذي يتطلب ضرورة العلاج في إطار نظام مجتمعي يسعى إلى إشباع الحاجات الأساسية باعتبارها حقوقا واجبة الإشباع. (٨٣)

على صعيد آخر ، وإذا كان القانون يقضي بإدانة الغارمات وإيداعهن السجون باعتبارهن مدانات جنائيا نظرا لتعثرهن في سداد ديونهن ، فإنه في المقابل قد أطلق الرئيس عبدالفتاح السيسي (مبادرة مصر بلا غارمين) وإنهاء عصر الغارمين والغارمات ، والإفراج عنهم من السجون بعد سداد ديونهم من صندوق تحيا مصر بتكلفة ٣٠ مليون جنيه (٨٤) وعلى ذلك فإن قضية الغارمات في ضوء تلك الأطروحات ، تتأرجح ما بين التعاطف المجتمعي والإدانة الجنائية ، فإن جاز أن يُطلق عليها جريمة ، فإنها ليست كسائر الجرائم تتضح فيها الجاني والمجني عليه أو المجرم والضحية ، لنخلص في النهاية إلي أن هؤلاء النساء ضحايا مجتمع وواقع مجتمعي تتدنى فيه فرص الحياة.

خامسًا : الغارمات ونسق العدالة الجنائية :

يشير جهاز العدالة الجنائية إلى المجموع الكلي للمؤسسات التي تحقق الوقاية من الجريمة ، والقبض على من توجه إليهم الاتهامات ، وإجراء التحريات عنهم ومحاكمتهم ، وتحويل المدانين منهم إلى المؤسسات الإصلاحية أو العقابية ، كما يتضمن هذا الجهاز أيضا القواعد التنفيذية أو التشريعية والقضائية التي تحدد هذه الإجراءات والعمليات. (٨٥)

وإذا كانت العدالة الجنائية تعني المعرفة القانونية التي تدور بين المُدَّعي والمُدَّعى عليه وفقا لقواعد معينة ونظم الإجراءات الجنائية ، بحيث ينال كل طرف حقوقه المناسبة بالتساوي في مختلف مراحل الدعوى الجنائية. (٨٦) فإن أجهزة العدالة الجنائية تشمل الشرطة والنيابة والقضاء والسجون ، وتهدف إلى ضبط الجناة وتقديمهم للمحاكمة وتوقيع العقاب على من تثبت إدانته ، وتنفيذ العقاب بالكيفية التي يتحقق معها منع الجريمة أو على الأقل الحد منها. (٨٧)

وعلى صعيد قضية الغارمات فإن القانون باعتباره أحد أهم الوسائل الحاسمة في تحقيق الضبط الاجتماعي ، ومن ثم الاستقرار المجتمعي ، وذلك من خلال امتلاكه القوة عبر السلطة التي تصدره ، تلك القوة التي يمكن أن تمارس ضغطا على الأفراد للامتثال لها ، يصبح القانون هو القوة المؤثرة لضبط سلوك الأفراد والتزامهم الأخلاقي والقانوني. (٨٨)

وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على أن الأمية التعليمية والقانونية للمرأة الفقيرة قد تقودها إلى مشكلات اجتماعية لا طاقة لها بها ، فالدين هو اقتراض المرأة لأموال لإشباع حاجاتها الأساسية من أشخاص أو من جهة معينة ، على

أساس الاتفاق على إعادته في وقت لاحق ، وفى حالة العجز عن تسديد الديون فإن القانون يلزمها بسدادها. (٨٩)

وفي ذات السياق يتضح أن مهارات محو الأمية المالية يمكن أن تسهم في تحسين عملية صنع القرار المالي للأسرة ، فضلا عن الاستقرار الاقتصادي والمالي بشكل عام (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ، هذا ويعد التعليم المالي أحد العناصر الأساسية للحد من المديونية المفرطة ، فالأفراد ذوي المعرفة المالية المنخفضة أكثر عرضة لارتكاب الأخطاء المالية والوقوع ضحايا للمستغلين. (٩٠)

وفي ضوء الأمية المالية والقانونية للعديد من النساء الفقيرات ، فإنهن قد يقعن ضحايا لبعض الدائنين المحتالين الذين يتلاعبون في الشيكات التي وقعت عليها هؤلاء النساء لصالحهم بحيث يصير المبلغ في صالحهم بأضعاف ما وقعن عليه من أموال ، ومن ناحية أخرى قد يكون لدى بعض الدائنين أكثر من شيك، سواء كانت قد وقعت عليه المرأة المدينة بالفعل ، أو قام الدائن بتزوير أكثر من نسخة للشيك ، وفي هذه الحالة، وحتى إن وجدت المرأة مصدرًا للمساعدة وتسديد الشيك أو إيصال الأمانة ، فإن الدائن يقوم باستخراج شيكات جديدة وتقديمها للمحكمة. (٩١)

أضف إلى ذلك التهديدات المستمرة بالسجن من الدائنين للمرأة الغارمة ومطالبتها بالسداد ، فضلا عن الملاحقة القانونية من قبل أجهزة العدالة الجنائية ، وإيداعها المؤسسات العقابية. (٩٢)

وبناءً على كل هذه الأطروحات ينبغي التركيز الأساسي لنظام العدالة الجنائية على السياق الاجتماعي للغارمات ، ومراعاة الشخصية الغارمة ،

والظروف التي تمت الجريمة في سياقها ، والمعاملة العلاجية الإصلاحية خلال العقوبة يجب أن تستهدف مشاعر الغارمات ومواقفهم ونفسيتهم ، وكذا المواقف والظروف القاهرة التي بناءً عليها حدثت الاستدانة. كل ذلك من شأنه أن يمهد للنجاح في السياسات والأهداف التي تنطوي عليها فلسفة العقوبة. (٩٣)

نتائج الدراسة الميدانية :

سعت الدراسة الراهنة لتحقيق أهدافها ذات الصلة بموضوعها الأساسي ، وهو التعرف على أبعاد ظاهرة الغارمات في ضوء عنصري المسئولية الاجتماعية والإدانة الجنائية ، وقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج ذات الأهمية ، وسوف يتم عرض هذه النتائج في ضوء المزاعم النظرية لنظريتي "ويليام توماس" عن الحاجات والسلوك الإجرامي للمرأة ، ونظرية "روبرت ميرتون" عن الأنومي ، وكذلك في ضوء التراث النظري والبحثي المتاح عن ظاهرة الغارمات ، وذلك على النحو التالي:

١- برزت ظاهرة الغارمات ، وفرضت نفسها على الواقع الاجتماعي في ظل متناقضات هذا الواقع ، وتدني مستويات المعيشة لغالبية أفراده ، وانعكاس هذا التدني على مختلف السياقات الاجتماعية له ، وفي ظل المسئولية الاجتماعية للمرأة المصرية ، والتي كان من تداعياتها وجود بعض النساء بالسجون ، وإدانتهن جنائيا بفعل الاستدانة من أشخاص أو بنوك ، والعجز عن سداد الديون التي وقَّعْنَ على سدادها في مدة زمنية محددة ، وقد أجريت الدراسة الميدانية على أربع وعشرين غارمة بسجن المنصورة العمومي.

٢- تتراوح المراحل العمرية لحالات الدراسة ما بين أربعة وعشرين وثمانية وخمسين عامًا ، ويدل ذلك على أن ظاهرة الغارمات تشمل فئات عمرية متنوعة تصل إلى ما قبل الستين عامًا ، ولا تخضع لفئة عمرية بعينها ، بقدر ما تخضع لظروف وسياقات اجتماعية واقتصادية متباينة ، ولعل ذلك يتفق مع ما ذهب إليه (ويليام توماس) من أن العوامل الاجتماعية التي يعيش في ظلها الفرد لها انعكاسات وتأثيرات عميقة على انتهاجه السلوك الإجرامي. (٩٤)

٣- وعلى صعيد أماكن إقامة المبحوثات ، أظهرت الدراسة أن غالبية انتماءاتهن إلى مدينة المنصورة ومراكزها ، أما عن الحالة التعليمية لهن فقد أكدت الدراسة أن غالبية الحالات ينتمين إلى فئة تقرأ وتكتب (إحدى عشر حالة) ، ثم فئة الأميات (ست حالات) ثم (سبع حالات) تنوعت ما بين مؤهل متوسط (خمس حالات) ، مؤهل فوق المتوسط (حالة واحدة) ، مؤهل جامعي (حالة واحدة أيضًا) ، وهو ما قد يشير إلى تدني المستويات التعليمية لحالات الدراسة ، ولعل ذلك يؤكد ما ذهب إليه كل من (كوستا وبودريا) من أن الأمية المالية تُعَد أحد العوامل الأساسية الدافعة إلى المديونية المفرطة ، فالأفراد ذو المعارف المالية المنخفضة هم أكثر عرضة لارتكاب الأخطاء المالية ، وفي هذا الصدد أطلقت أسبانيا عام ٢٠١٠ العديد من المشروعات التجريبية من أجل إدخال التعليم المالي في المدارس ، بهدف تحسين المهارات المالية بين الطلاب ، مؤكدة بذلك على ضرورة محو الأمية المالية لتجنب العديد من الكوارث المجتمعية الخطيرة. (٩٥)

٤- عكفت الدراسة الراهنة على محاولة التعرف على ظاهرة الغارمات في ضوء ارتباطها ببعض المتغيرات الفاعلة ، ذلك أنها ظاهرة من نوع خاص ، فهي لا تُعَد من قبيل الجرائم التقليدية كالقتل والسرقة والمخدرات ، وإنما تفرض سياقات حدوثها معنى آخر عليها ، كونها واقعة اجتماعية تتداخل وتترابط عواملها الفاعلة ، ومن هذه العوامل:

أ- **الفقر وهشاشة فرص الحياة**

إذا كان الفقر يعني في جانب منه الحرمان المادي والمستويات المنخفضة من الصحة والتعليم ، إلى جانب العجز عن اتخاذ القرارات الحياتية ، وتدني مستوى الخدمات ، فإنه يفرض واقعا أبرز سماته هشاشة فرص الحياة ، ومن ثم يقود إلى نوعية حياة تتسم بالتدني الواضح في المستويات المعيشية. (٩٦)

وعلى صعيد حالات الدراسة من الغارمات اتضحت مظاهر هذه الهشاشة من خلال بعض المؤشرات كمؤشر المهنة ، حيث أن غالبيتهن من العاملات والخادمات (٩ حالات) – ويتفق ذلك مع مستوياتهن التعليمية – يليها فئة (ربة المنزل) واللاتي لا يعملن (٦ حالات) ، ثم بائعات السمك والخضراوات (٥ حالات) ، بالإضافة إلى حالتين (إحداهما تعمل ببيع المناديل والأخرى تعمل بحرق السلع) ، وأخيرا حالتان (إحداهما أمين مخازن كلية الطب والأخرى مسئولة ائتمان بإحدى الشركات).

واتساقا مع طبيعة المهن ، فإن الدخل من هذه المهن يعكس أساليب وطرق معيشة النساء الغارمات ويصوغ نوعية حياة متفردة

لهن ، حيث أكدت الدراسة أن غالبية الحالات من الغارمات لا يتعدى دخلهن ١٥٠٠ جنية شهريا (عشر حالات) ، ولعل ذلك يتسق مع نوعية تعليمهن ، وطبيعة المهن التي يمتهنونها (عشر حالات) ، ثم يلي ذلك بعض الحالات التي لا يتعدى دخلهن ثلاث آلاف جنية شهريا (ثمان حالات) ، إضافة إلى (٦ حالات) لا يعملن ، ويندرجن تحت فئة (ربة منزل) وهنا تتجلى المستويات المعيشية المتدنية والمتمثلة في ضآلة الدخل وعدم قدرته على الوفاء بالاحتياجات المعيشية ، وهو ما أكدته بعض الدراسات السابقة مثل دراسة إقبال السمالوطي ، وعزة صيام ونادية حليم حول علاقة الدخل بهشاشة فرص الحياة للمرأة الفقيرة.

واستكمالا لعامل الدخل ومساهمته في نوعية حياة النساء الفقيرات التي يغلب عليها الضعف والهشاشة ، أكد تقرير التنمية البشرية UNDP على فقر الدخل وفقر المقدرة Capability poverty ، باعتبار أن فقر المقدرة يعبر عن مقياس متعدد الجوانب للحرمان البشري ، حيث يأخذ في اعتباره نقص القدرة في الحصول على التغذية الملائمة والصحة الجيدة والمستوى التعليمي والمهاري المناسب. (٩٧)

ويتضح فقر القدرات أيضا من خلال مفهوم الاحتياجات ، وما يمكن للفرد أن يحصل عليه بالاعتماد على ما لديه من قدرات وامكانيات ، وكلما زادت القدرات زادت الفرص والاختيارات ، واستطاع الاستفادة مما يتاح أمامه من فرص واختيارات (تتضمن

هذه الفرص: التعليم والصحة والتعليم وفرص العمل والخدمات العامة المتاحة ... إلخ) ، ويعد الحرمان من هذه الفرص الحلقة الأولى في سلسلة الظروف المهيئة للاستمرار في دائرة الفقر. (٩٨) وقد تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الرؤية المعبرة عن الفقر ، من خلال مظاهر الحرمان الناجمة عن فهم القدرة ، مؤكدا على العلاقة الأدائية بين الدخل المنخفض والقدرة المنخفضة ، وهي متغيرة ونسبية بين الأفراد والأسر والمجتمعات. (٩٩)

ولعل هذه الرؤية تتسق مع ما ذهبت إليه كريمة كريم (١٠٠) ، كون الفقر يرجع لأسباب هيكلية في الفرد ذاته كالأمية ، أو انخفاض مستوى التعليم ، أو عدم تعلم حرفة ، أو اعتلال الصحة. وهؤلاء يفتقرن إلى القدرات والإمكانات التي تمكنهم من الحصول على عمل مناسب يدر دخلا يفي بالاحتياجات المعيشية.

ب-**الغارمات : أهم الأبعاد في غياب الأمن الإنساني :**

أكدت ظاهرة الغارمات – موضوع الدراسة الراهنة – أن المرأة الفقيرة قد لجأت إلى الاستدانة سعيا منها – من وجهة نظرها – نحو تحقيق الأمن الإنساني لأفراد أسرتها ، وتتفق هذه الحقيقة الواقعية المجسدة في حياة المرأة الغارمة مع نظرية "وليام توماس" حول وجود أربع حاجات أساسية للإنسان ، وهي الحاجة لتجارب جديدة ، والحاجة إلى الأمن ، والحاجة إلى الاستجابة ، والحاجة للاعتراف والتقدير. وأكد (توماس) على أن المرأة في حاجة أكثر إلى الأمن والتفاعل الاجتماعيين. (١٠١)

ولا شك أن الأمن الاقتصادي يعد واحدا من أهم أبعاد الأمن الإنساني للمرأة بصفة عامة والمرأة الفقيرة على وجه الخصوص ، فمع انخفاض الدخل وانعدام تأمينه تتطلع النساء إلى مزيد من المساندة والدعم من جانب حكوماتهن ، وفي ظل محدودية المساندة الحكومية وتواضعها أمام احتياجات النساء الفقيرات ينعدم الأمن الاقتصادي ، ومن ثم الأمن الشخصي ، وتقود تلك المعطيات إلى عدم الاستقرار الاجتماعي [١٠٢] وبالتالي تصبح الاستدانة أحد سبل تحقيق الأمن.

وعلى صعيد حالات الدراسة ، أظهرت النتائج أن غالبية الحالات من الغارمات (متزوجات) (١٣ حالة) ، تليها فئة المطلقات (٨ حالات) ، وحالتان (أرمل) وحالة واحدة (عزباء) ، وهو ما قد يؤكد أن سعي المرأة الفقيرة نحو تحقيق حاجة الأمن وانتهاج سبل الاستدانة وكتابة الشيكات لحل مشكلات الأسرة ، كما أن غالبيتهن لديهن أبناء من (٣ إلى ٥ أبناء) ، وهو ما يدعم قيم المسئولية الاجتماعية ، والسعي نحو بلوغ الأمن الإنساني سواء بزواج الفتيات أو تحسين المستويات المعيشية.

وفي ذات السياق أكدت حالات الدراسة على صدق نهجهن في طرق أبواب الاستدانة من بعض الأشخاص كأحد الوسائل المبتكرة ، والتي قد تبدو في ظاهرها مشروعة في البداية ، ولكن تتطور مع الوقت لتصبح وسيلة غير مشروعة تعجز المرأة الفقيرة على أثرها وأثر فقرها عن سداد ديونها ، لتهاجمها تبعات المديونية المفرطة ،

الأمر الذى يقضي بها إلى المساءلة القانونية ، ومن ثم الإدانة الجنائية ، وتصبح نزيلة لإحدى السجون ، ولعل ذلك يتسق مع نظرية (روبرت ميرتون) عن الأنومي Anomie أو اللامعيارية حيث تلجأ بعض النساء في الطبقات الدنيا نحو ابتكار سبل غير مشروعة لتحقيق الأهداف المنشودة ، وفي ضوء الفقر والعجز عن تحقيقها بوسائل مشروعة ، تلجأ إلى ابتكار وسائل غير مشروعة لتحقيقها عن طريق الاستدانة.

وتؤكد المعطيات الواقعية لحالات الدراسة هذه الرؤية حيث تنوعت قضايا الغارمات في تبديد الشيكات ما بين قضية واحدة وعدة قضايا ، حتى أنها صارت في بعض الحالات (الحالة ١٢) ست عشرة قضية. وعلى أثر ذلك تباينت عدد سنوات الحكم في هذه القضايا – طبقا لحالات الدراسة – وتراوحت ما بين عام واحد وثلاثين عامًا. لكن من الملاحظ أن غالبية الحالات عقوبتها ثلاث سنوات ثم سنتان ثم سنة واحدة ، وهناك حالة واحدة الحالة (٨) بلغت عقوبتها ثلاثين عاما في خمس عشرة قضية.

ولعل ذلك يعكس انتهاج المرأة الفقيرة لطريق الاستدانة ، غير مدركة لعواقب هذا الطريق في حالة العجز عن السداد ، رغبة منها في تحقيق الأمن الإنساني الأسري.

جـ- الغارمات والمسئولية الاجتماعية :

إذا كانت المسئولية الاجتماعية توازن بين جناحي الحقوق والواجبات ، فإن المرأة الغارمة تدرك مسئولياتها الاجتماعية من

خلال واجباتها تجاه الجماعة التي تنتمي إليها ، سواء الأسرة أو العائلة ، يدعم ذلك عوامل الارتباط العاطفي بالجماعة والانفعال والتوحد معها ، ومن ثم التضامن معها بصورة إرادية وطوعية ، استنادا إلى قناعات ذاتية ، ومن هنا تصبح أهداف الجماعة أهدافها ويصبح لزاما عليها بذل جهود من أجل إعلاء مكانتها وتحقيق الأمن الاجتماعي لها.

ويأتي شعور المرأة بالمسئولية الاجتماعية ، وواجباتها تجاه الجماعة من نتاج أوضاع ومعطيات فرضت نفسها على الواقع الاجتماعي ، في ظل أزمات الفقر ، وتدني مستوى المعيشة ، فضلا عن اختلاط الأدوار بينها وبين الرجل ، ذلك أن الرجل منوط به توفير الاحتياجات الأسرية (الدور الأدائي)، في حين أن المرأة دورها توفير الدعم العاطفي والتنشئة الاجتماعية للأبناء (الدور التعبيري)، مما يعزز وحدة الأسرة ، وحينما يعجز الرجل عن الوفاء بواجباته الاجتماعية ، لا تتورع المرأة عن القيام بدورها بفعل عضويتها داخل الأسرة للحفاظ على الأمن الأسري. وانطلاقا من مبدأ الموازنة بين الحقوق والواجبات ما بين المجتمع وأفراده ، فمثلما عليهن واجبات تجاه مجتمعهم ، فإن لهن بالمثل عليه حقوق في إشباع حاجاتهم الأساسية ، ينطبق ذلك أيضا على الأسر وأعضائها (الرجل والمرأة) ، فحينما يختل توازن المسئولية الاجتماعية ، وتتصدر المرأة المشهد الأسري بفعل الفقر والحاجة ، وتنحي بعض الرجال عن القيام بأدوارهم الاجتماعية ، تخضع المسئولية الاجتماعية لحالة من

الأنومي Anomie حيث لا يدرك الأفراد في الشرائح الطبقية الدنيا واجبات مسئولياتهم الاجتماعية وحقوقها ، ويغيب الاتفاق حول المعاني والمضامين الثقافية لتلك المسئولية الاجتماعية. (١٠٣)

ومما يدعو المرأة الفقيرة للاستدانة وكتابة الشيكات ، الإحساس بالمسئولية الاجتماعية بدوافع وقيم المشاركة كمبادئ محفزة للقيام بهذه المسئولية ، وفي ظل ضعف التزام الوفاء بالمسئولية الاجتماعية من الطرف الآخر (الرجل) ، الأمر الذي قد يدفعها إلى القيام بمسئولية اجتماعية ناقصة أو مشوهة أو حسب طبيعة عشوائية ، يغلب عليها الطابع المؤقت والمتناقض ، في ظل تدني مستوى الحاجات الاجتماعية. (١٠٤) وهو ما أكده (وليام توماس) من أن كل حاجة وكل تركيبة للحاجات تؤدي إلى سلوكيات مختلفة ، فانحراف المرأة يرتبط بنوع الحاجة ومكوناتها.

وبالتطبيق على حالات الدراسة بسجن المنصورة ، يلاحظ أن غالبية الحالات قد اتخذت من كتابة الشيكات والاستدانة سبيلا لحل الأزمات الأسرية ، وتحقيق الأمن الإنساني ، وذلك انطلاقا من شعورهن بالمسئولية والمشاركة والمؤازرة الاجتماعية ، كنوع من البحث عن سبيل يسلكونه في ظل العجز عن تحقيق التوازنات بين المدخلات النقدية والنفقات الجارية ، وبخاصة في حالة زواج فتياتهن (٩ حالات) و(٨ حالات) من أجل تجهيز الفتيات (١) ، (٤) ، (٥) ، (١١) ، (١٣) ، (١٦) ، (١٧) ، (٢٣) ، إضافة إلى الحالة (٢) تجهيز شقة لها بعد الطلاق.

على صعيد آخر عكفت بعض الحالات (٨ حالات) على الاستدانة بوصفها أحد السبل لمواجهة هشاشة فرص الحياة وتعظيم نوعية حياتهن كالحالات (٣) ، (٦) ، (٧) ، (١٠) ، (١٥)، (١٨) ، (٢٠) ، (٢١).

وفي سبيل الطموح نحو الارتقاء بمستوى المعيشة ، لجأت بعض النساء الفقيرات إلى الاستدانة، وكتابة الشيكات ، وفي ظل الواقع الذى فرضته المديونية المفرطة على واقع الحياة الأسرية وجدت المرأة نفسها بين شقى رحى إشباع الحاجات الأساسية لأسرتها ، واستقطاع جزء من الدخل لسداد الديون ، الأمر الذي قد يقود في التحليل الأخير إلى التعثر وعدم الوفاء بسداد تلك الديون ، لينتهي بها الأمر إلى وقوعها تحت طائلة العقاب الجنائي.

ولعل ذلك يتفق مع دراسة نتسالزي Ntsasalaze حول أثر المديونية على فقر الأسرة ومعاناتها من العقوبة المزدوجة والفقر المتعدد الأبعاد. (١٠٥)

وفى ظل تلك الأطروحات يوكد (روبرت ميرتون) حالة الأنومي الناجمة عن غياب المعايير الاجتماعية ، وعدم وضوح المضامين الثقافية للمسئولية الاجتماعية ، ما بين الرجل والمرأة ، حيث تطرق بعض النساء الفقيرات أبواب الاستدانة كأحد أنماط التكيف التي صاغها (ميرتون) وهو نمط الاستجابة الابتكارية كوسيلة غير مشروعة لتحقيق أهداف أبسطها الحياة الكريمة بدون فقر أو عوز.

د – الغارمات بين التعاطف المجتمعي والإدانة الجنائية :

هناك أبعاد أخرى لظاهرة الغارمات أودت بهن إلى الإدانة الجنائية من خلال العديد من السياقات ، حيث أوضحت الدراسة أن بعض الغارمات قد اتخذن من كتابة الشيكات والاستدانة مصدرا للعمل والكسب هن وأسرهن الحالة (٨) ، حيث تعمل أسرتها وأسرة زوجها في الاقتراض من أشخاص مرابين لشراء أجهزة كهربائية ، وبيعها لأشخاص آخرين (حرق السلع) ، والإنفاق منها على الأسرة ، وسداد الأقساط للدائنين وقد خضعت هذه الحالة لـ ١٥ حكم قضائي بثلاثين عامًا. أما الحالة (١٢) ، فتمتهن تشغيل الأموال والتجارة وشراء منتجات استهلاكية من أموال تم إيداعها من أشخاص لديها نظير الحصول على فوائد شهرية ، ثم تعثرت ، وبلغت قيمة الديون سبعًا وعشرين مليون جنيه ، وبلغ عدد القضايا ست عشرة قضية ، وتم الحكم عليها بتسع سنوات.

وتمدنا حالات الدراسة بسلبيات الاستدانة وتبعاتها كالتعرض للابتزاز من قبل الدائنين الحالة (٩) ، تعرضت للتحرش الجنسي من قبل مدرس عرض عليها استخراج شهادة ميلاد لابنها مقابل علاقة غير شرعية معها ، نظرا لشك الزوج في نسب الابن ، وقام المدرس بتسريحها وكتابة إيصالات أمانة وقعت عليها ، وتم الحكم عليها بسنتين لتعثرها في السداد ، أما الحالة (١٤) فقد تعرضت لسرقة عهدتها من خزينة العمل (خمسون ألف جنيهًا) ، حيث تعمل مسئولة ائتمان بأحد البنوك ، فاستدانت من البنك (عشرة آلاف

جنيهًا) ووقعت على شيكات ثم تعثرت ، وأصبحت مطالبة بسداد (ستين ألف جنيهًا) ، وتم الحكم عليها بثلاث سنوات.

على صعيد آخر أقرت الحالة (١٩) بأنها تولت رئاسة جمعية خيرية ، وجمعت تبرعات بمليون جنيه من أربعة أشخاص ، ثم أجبروها على التوقيع على شيكات وجهتها هي وأخواتها لشراء حاويات، ثم تعثرت في السداد ، وفي ضوء تعدد أسباب الاستدانة ، أكدت الحالة (٢٢) أنها اقترضت لشراء طفل من طبيب بالمحلة الكبرى حيث أنها لا تنجب بقيمة (عشرين ألف جنيهًا) ، طالبها الدائن بأربعين ألف من الجنيهات ، أما الحالة (٢٤) فقد اقترضت لإجراء عملية جراحية باليد حيث تعوقها عن العمل في خدمة المنازل والطبخ في الأفراح.

وعلى ذلك فقد تعددت أسباب استدانة النساء الفقيرات ما بين الأهداف المشروعة ؛ كزواج بناتهن أو تحسين نوعية حياتهن ، والأهداف غير المشروعة كشراء طفل أو العمل بحرق السلع ، بحيث تنتفي مع هذه الأبعاد عنصر المسئولية الأخلاقية ، فهي لا تحاسب الفاعل على نتائج أفعاله فحسب، وإنما على نواياه أيضا ، والسلطة فيها تعود إلى الضمير الفردي الذي يشكله المجتمع. (١٠٦)

وإذا كانت المرأة الغارمة قد نهجت سبيل الاستدانة بدافع المسئولية الاجتماعية ، فإن هذه المسئولية يتصل بها جانب آخر ، وهو المسئولية الجنائية ، وتعني حالة الشخص المستحق للعقاب نظير خطأ وقع فيه ، إضافة إلى تحمل تبعات المخالفة أو الجنحة

أو الجناية والإيداع إحدى المؤسسات العقابية ، التي تستهدف عزل الجاني وحجزه ، كإجراء رادع لتهذيب سلوكه لفترة زمنية تختلف باختلاف الفعل المخالف للقانون الذي ارتكبه. (١٠٧)

هذا وتخضع الغارمات للإدانة الجنائية باعتبار أن فعل الاستدانة والتعثر عن السداد مخالف للنصوص القانونية ، وفي ضوء اهتمام الدولة بسلطتيها التنفيذية والتشريعية ، وسط إشادة كبيرة بقرار الرئيس عبدالفتاح السيسي بالإفراج عن ٢٣٧٦ من نزلاء السجون وسداد مديونياتهن ، أشار رئيس اللجنة التشريعية لمجلس النواب إلى ضرورة وجود نص تشريعي يحمي الغارمات حتى لا يقعن فريسة لأشخاص يستغلون الحاجة والفقر والعوز ، كما يجب الحفاظ على حق التاجر وحق الغارمات بشكل عادل بين الطرفين.(١٠٨)

وفى هذا السياق وفى ضوء محاولات الحل الموجهة من القيادة السياسية في الحالة (٢) تم التنازل عن الشيكات من قبل الدائن ، وتم التصالح أثناء الدراسة الميدانية ، وتقاضى التاجر ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه ، أما الحالة (٥) فقد رفضت سداد الدين للمدعي نظرا لأنه كان سببا في وفاة والدها.

كما تصالحت الحالة (٨) بفضل تواصل المقدم أحمد إبراهيم بوزارة الداخلية مع الدائن مقابل ثلاثين ألف جنيهًا من خزينة وزارة الداخلية والإفراج عن الغارمة ، وكذا الحالة (١٣) حيث تم التفاوض مع الدائن وتصالح مقابل عشرة آلاف جنيه ، كما أن الحالة (١٥)

تم التفاوض مع الشاكي ، وتم الاتفاق على مبلغ سبعة آلاف وخمسمائة جنيه ، وتسليم أبنائها الشيك للدائن للإفراج عنها، أما الحالة (١٨) فقد تم تسديد الدين عنها من صندوق أمان بوزارة الداخلية ، وتم الإفراج عنها.

وتؤكد غالبية الحالات أن المجتمع يتعاطف معهن لأنهن لم يرتكبن خطأ أو جريمة كالقتل أو السرقة ، فيما عدا الحالتين (١٧) التي سعت لزواج ابنتيها ، والحالة (٢٢) التي سعت لشراء طفل من طبيب مشبوه ، حيث ترى هاتان الحالتان أن الوصم من المجتمع هو رد الفعل المجتمعي تجاههن.

هـ – الغارمات ونسق العدالة الجنائية :

ترتبط المسئولية الاجتماعية والقانونية بأن الأفراد لا بد أن يتحملوا مسئولية أفعالهم ، من خلال مواجهة عواقب تلك الإجراءات الناجمة عن فعلهم الخارج على القانون [١٠٩] وإيداعهم المؤسسات العقابية.

وعلى صعيد إدانة الغارمات جنائيا ، ومعاقبتهن بالسجن ، دعا مجلس حقوق الإنسان الحكومات ، والهيئات الدولية والإقليمية المعنية ، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بضرورة الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان ومنع انتهاكها ، باعتبارها حقوقا متأصلة في الشخصية الإنسانية ينبغي المحافظة عليها. [١١٠]

وفي هذا السياق تتعالى بعض الأصوات الداعية لإعادة صياغة الفلسفة العقابية في مصر بشكل عام ، بحيث تتضمن تأهيل وإصلاح المحكوم عليهن من النساء الغارمات ، فضلا عن الاهتمام بهن أثناء فترة العقوبة، وتقديم الرعاية والحماية لهن ، وذلك بغرض إصلاحهن وتأهيلهن. [١١١]

وفي ذات السياق أكدت غالبية الحالات على حسن المعاملة بالسجن ، وأن الخلافات بين السجينات محدودة للغاية ، وربما يرجع ذلك إلى تشابه الظروف والعوامل الدافعة والمسببة لإيداعهن المؤسسة العقابية ، فضلا عن قناعتهن الذاتية بأن طرق أبواب الاستدانة كان السبيل الوحيد أمامهن للتخلص والخروج من بوتقة الفقر والحاجة.

أما عن الجوانب النفسية لهن داخل المؤسسة العقابية فقد تنوعت ما بين المرض والحزن والحسرة على وضعهن الذي آلن إليه فالحالة (١) تعرضت للإجهاض بعد دخول السجن ، والحالة (١٦) مرضت في السجن ، والحالة (١٧) ترى أن السجن قد كسرها نفسيا. أما الحالة (٤) فقد تخلى عنها الزوج بعدما وقعت هي ضامنًا له على شيكات تقدر قيمتها بمائة ألف جنيه ، حيث كانت هاربة إلى القاهرة ، اعترض طريقهما الدائنين ، هرب الزوج وتم تسليمها للقسم وإدانتها.

و – الغارمات بين حصاد الفعل والوصم الاجتماعي :

أكدت غالبية حالات الدراسة أنه قد تم تحقيق المستهدف من الاستدانة ، كزواج بناتهن الحالات (١) ، (٢) ، (٤) ، (٥) ، (١١) ، (١٣) ، (١٦) ، (١٧) ، (٢٣) ، أو شراء ما يساعد على تحسين نوعية الحياة (الحالة ٧) (شراء توكتوك للزوج) ، في حين أكدت بعض الحالات عدم تحقيق المبتغى من سجنهن الحالة (١٨) حيث لم يقم الزوج بشراء السيارة ، والحالة (٢٢) تعاملت مع طبيب مشبوه لشراء طفل لأنها لا تنجب.

وعلى صعيد الوصم الاجتماعي فقد اختلفت وجهات النظر ما بين التعاطف والتماس الأعذار وبين الوصم والانقطاع عن زيارة الغارمة ، حيث

أكدت بعض الحالات أن الأبناء والبنات لا يزورهن ، الحالة (٣) بناتها لا تزورها وإحدى البنات زوجها منعها من زيارة والدتها ، الحالتان (١٥) ، (١٧) الأبناء لا يزورونها ، والحالة (٤) ابنتها لا تزورها ، الحالة (٢١) الزوج تركها ولا يسأل عنها ، وحدث الانفصال بعد إدانتها وسجنها ، الحالة (٢٤) لا يزورها أحد.

وفي ذات السياق أكدت حالات أخرى على تعاطف أسرهن معهن ، فالحالة (١) يزورها زوجها ، الحالة (٦) أهلها يزورونها بالسجن ، الحالة (١٢) ، (١٣) ، (١٤) ، (٢٠) الأبناء يزورونهن.

وحول رؤية المستقبل أقرت غالبية الحالات بعدم العودة إلى كتابة الشيكات والاستدانة في المستقبل ، وتعهدن بعد قضاء العقوبة بعدم تكرار نفس الفعل ، وتربية الأبناء الحالتين (٩) ، (١٠) أو العمل بأحد المصانع الحالة (١١) ، محاولة السعي للنقل من العمل بسبب الوصم الحالة (١٣) ، في حين أقرت حالة واحدة ، وهي الحالة (١٢) بالعودة إلى نفس الطريق (المتاجرة والاقتراض) واتخاذها مهنة أساسية.

ملخص نتائج الدراسة ومناقشتها :

انطلاقًا من الهدف الأساسي للدراسة ، وهو محاولة التعرف على ظاهرة الغارمات في ضوء ارتباطها بجناحي المسئولية الاجتماعية والإدانة الجنائية خلصت الدراسة إلى طائفة من الاستخلاصات الأساسية حول موضوعها ، وهو ما تجدر مناقشته في هذا السياق ، وذلك على النحو التالي:

١- برزت ظاهرة الغارمات ، وفرضت وجودها على الواقع الاجتماعي بوصفها انعكاسًا لمتناقضات هذا الواقع الذي تسوده كافة مظاهر الحرمان والفقر وهشاشة فرص الحياة لشرائح اجتماعية عديدة ، وكانت النساء أبرز هده الشرائح على الإطلاق ، وفي ظل المسئولية الاجتماعية للمرأة المصرية في تحقيق أمن الأسرة لجأت إلى الاستدانة وكتابة الشيكات كأحد السبل لتحقيق الأهداف المنشودة.

٢- وبفعل بزوغ نجم الغارمات في السجون المصرية بوصفها واحدة من أنماط الباثولوجيا الاجتماعية ، عكفت الدراسة على دراسة أربع وعشرين حالة بسجن المنصورة العمومي ، تراوحت أعمارهن ما بين أربعة وعشرين عامًا ، وثمانية وخمسين عامًا ، مؤكدة الدراسة أن الظاهرة لا ترتبط بمراحل عمرية معينة قدر ارتباطها بسياقات اجتماعية واقتصادية وفق ما ذهب إليه (وليام توماس) من أن العوامل الاجتماعية لها انعكاساتها على انتهاج المرأة للسلوك الاجرامي.

٣- اعتمدت الدراسة الراهنة على تحليل ظاهرة الغارمات وتفسيرها في ضوء نظرية (وليام إسحاق توماس) حول إجرام المرأة والحاجات الاجتماعية ، حيث أكد (توماس) على أن هناك أربع حاجات أساسية للإنسان وهي الحاجة لتجارب جديدة ، الحاجة للأمن ، الحاجة للإجابة عن الانشغالات والتساؤلات ، الحاجة للاعتراف والتقدير ، مشيرا إلى أن حاجة الاعتراف الاجتماعي أكثر انتشارا بين الرجال ، في حين أن المرأة في حاجة إلى الأمن والتفاعل الاجتماعي ، وتسعى لتحقيق هذه الحاجة.

وبالإضافة إلى (توماس) اتخذت الدراسة أيضا من رؤية (روبرت ميرتون) التفسيرية حول الأنومي Anomie منطلقا نظريا لها ، وخاصة تأكيده على عجز الطبقات الدنيا عن تحقيق أهدافها بطرق مشروعة ، وإزاء ذلك ، وفي ضوء الضغوط التي تمارسها هذه الأهداف على أصحابها ، فإنهم يلجأون إلى تحقيقها بوسائل غير مشروعة مؤكدا في ذلك على الاستجابة الابتكارية (ابتكار وسائل غير مشروعة) كأحد أنماط الاستجابات المنحرفة في تحقيق الأهداف الثقافية.

٤- أكدت الدراسة في بعض جوانبها أن غالبية السجينات الغارمات مستوياتهن التعليمية تتسم بالتواضع ، فغالبيتهن ممن يقرأن ويكتبن (إحدى عشرة حالة) ، وهو ما يشير إلى تدني المستويات التعليمية لهن ، وينسحب ذلك أيضا على أميتهن المالية والتي تؤدي بدورها إلى المديونية المفرطة في ضوء هشاشة فرص الحياة والحرمان من التمتع بمستويات معيشية لائقة.

٥- واتساقًا مع ارتباط ظاهرة الغارمات بالفقر والحاجة ، وتدني الفرص الحياتية يتجلى متغيري المهنة والدخل مع هذا الارتباط ، فغالبية مهن حالات الدراسة تنحصر في فئه العاملات والخادمات وبائعات السمك والخضروات ، ولاشك أن هذه المهن تتفق مع مستوياتهن التعليمية المتدنية ، كما أن الدخل من هذه المهن يعكس أساليب وطرق للحياة ، ويصوغ نوعية للحياة يغلب عليها التواضع والتدني المعيشي ، وهو ما أكدته بعض الدراسات السابقة التي تناولت علاقة الدخل بتدني فرص الحياة للمرأة الفقيرة (إقبال السمالوطي وعزة صيام ونادية حليم).

٦- أوضحت الدراسة في إطار تحليلها لظاهرة الغارمات في غياب الأمن الإنساني،أن المرأة الفقيرة قد لجأت إلى الاستدانة سعيا منها لتحقيق الأمن والاستقرار الأسري ، وكان الأمن الاقتصادي واحدا من أهم أبعاد الأمن الإنساني ، كأحد السبل لتحقيق أهداف زواج البنات أو تحسين المستويات المعيشية الهشة. وفى ظل ضآلة الدخل ، وعدم قدرته على تحقيق التوزان بين النفقات اليومية وبين سداد المديونية، وفي ضوء عجز المرأة عن السداد يهاجمها شبح المساءلة القانونية والإدانة الجنائية.

٧- جاءت ظاهرة الغارمات كأحد الوسائل المبتكرة من قبل بعض النساء لتحقيق أهدافهن بوسائل غير مشروعة – طبقا لرؤية (روبرت ميرتون) – وذلك تحت ضغط الحاجة والفقر ، وفي ظل معطيات واقع اجتماعي تتدنى فيه فرص الحياة.

٨- أضف إلى ذلك أن الظاهرة تنبع من إحساس هؤلاء النساء بالمسئولية الاجتماعية تجاه أسرهن ، يدعم ذلك عوامل الارتباط العاطفي والتوحد والتضامن معها بصورة إرادية وطوعية ، ومن ثم تصبح أهداف الجماعة أو الأسرة أهدافهن ، ويصبح لزاما عليهن – من وجهة نظرهن – بذل الجهود لتحقيق الأمن الإنساني لها ، ولا شك أن ذلك يتفق مع نظرية (وليام توماس) من أن كل حاجة تؤدي إلى سلوكيات مختلفة ، فانحراف المرأة مرتبط بنوع الحاجة ومكوناتها.

٩- عكفت الدراسة الراهنة على إبراز العلاقة بين التعاطف المجتمعي للنساء الغارمات والإدانة الجنائية لهن، حيث أوضحت الدراسة أن بعض

الحالات قد اتخذن من الاستدانة وكتابة الشيكات والتوقيع عليها للدائنين مصدرا للعمل والكسب لهن ولأسرهن ، فالحالة (٨) تعمل وأسرتها وأسرة زوجها في الاقتراض من أشخاص مرابين ، وشراء سلع وحرقها ، والإنفاق من عائد بيعها على الأسرة ، وسداد الأقساط للدائنين ، وثمة حالات أخرى ترى أنهن لم يرتكبن جرما بالمعنى التقليدي ، بقدر ما حاولن إيجاد سبيل للخروج من بوتقة الفقر وزواج بناتهن والارتقاء بمستوياتهن المعيشية.

١٠- وعلى صعيد التعاطف المجتمعي جاءت (مبادرة مصر بلا غارمات) بتوجيه من القيادة السياسية والإفراج عن غالبية الغارمات ، حيث تم التصالح بسجن المنصورة أثناء إجراء الدراسة الميدانية بفضل مفاوضات الصلح التي قام بها كل من المقدمين أحمد إبراهيم بوزارة الداخلية ، ومحمد العدوي بسجن المنصورة.

١١- هذا وإن كانت ظاهرة الغارمات تقع فاعلاتها تحت طائلة العقاب الجنائي ويستحقن العقاب – طبقا للقانون – إلا أن هناك تعاطفا مجتمعيًا معهن تُبذل على أثره جهود واضحة للإفراج عنهن ، ولا شك أن هذه الرؤية تنتج عن اعتبارات وسياقات انتهاجهن هذا النهج ، حيث يعد كل من الفقر والحاجة على قمة هذه الاعتبارات.

١٢- أوضحت الدراسة أن الغارمات حتى وإن تم إيداعهن السجون ، فإنهن ينفذن أحكام القانون في العقاب الجنائي ، لكن غالبيتهن أكدن على حسن معاملتهن بالسجون ، اتساقا مع مبادئ حقوق الانسان ومنع انتهاكها.

١٣- أكدت الدراسة أن بعض الحالات لم تحقق المبتغى جراء الاستدانة والسجن ، في حين حصدت غالبية الحالات ما ابتغينه من استدانتهن سواء بزواج بناتهن أو شراء ما يرتقي بمستويات معيشتهن.

١٤- أما عن رؤيتهن لمستقبلهن ، فقد خلصت الدراسة إلى تأكيد غالبية الحالات على عدم كتابتهن للشيكات والاستدانة في المستقبل ، فضلا عن تعهدهن بعدم تكرار الفعل ذاته الذي نال منهن ومن كرامتهن، طامحات في مستقبل أفضل يغلب عليه العزة والكرامة ، وتعظم فيه فرص الحياة بدون سجن أو قضبان.

نحو رؤية مستقبلية وتوصيات للحد من ظاهرة الغارمات :

خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات ذات الصلة بموضوعها الأساسي ، وذلك على النحو التالي:

١- تنضيب منابع الظاهرة للقضاء عليها جذريًا أو الحد من حدوثها لنضمن لأنفسنا مجتمع آمن بلا غارمات ، وذلك من خلال العمل على إشباع الحاجات الأساسية للنساء الفقيرات بما يعزز وجودهن الاجتماعي والمالي ، ومحاولة الارتقاء بنوعية حياتهن في ظل مسئولياتهن الاجتماعية تجاه عوائلهن ، وذلك من خلال تفعيل مبادئ العدالة الاجتماعية بوصفها استراتيجية لتحسين نوعية حياة النساء الفقيرات الغارمات.

٢- تعزيز النضال الاجتماعي للمرأة الفقيرة من أجل أسرتها ، والعمل على تحقيق أهدافها في الحياة.

٣- تحسين الأحوال المعيشية للفئات محدودة الدخل من خلال توفير فرص عمل شريفة من أجل تعظيم نوعية الحياة لتلك الفئات.

٤- العمل على إجراء دراسات اقتصادية واجتماعية لبحث أسباب الظاهرة من جوانبها وأطرافها كافة ، وذلك للعمل على معالجتها معالجة شاملة ، ومحاولة استثمار طاقات وقدرات الغارمات وتوفير فرص عمل تتناسب مع قدراتهن.

٥- ضرورة وجود نص تشريعي يحمي الغارمات – بوصفها ظاهرة ناجمة عن الفقر – حتى لا يقعن فريسة لأشخاص يستغلون الحاجة والفقر والعوز ، بما يحفظ الحقوق لجميع الأطراف.

٦- في إطار اهتمام القيادة السياسية بقضية الغارمات في مصر ، ومناقشة مجلس النواب لمشروع قانون الغارمات ينبغي العمل على استبدال العقوبة من جناية لجنحة ، وكذا العمل على عقوبة مستغلي محدودي الدخل والمضاعفين لقيمة السلع التي يبيعونها نظير إيصالات أمانة مضاعفة للنساء الفقيرات.

٧- ضرورة مراعاة السياق الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الغارمة كونها عجزت عن سداد ديونها بدوافع الفقر والحاجة ، وذلك من قبل أجهزة العدالة الجنائية المنوط بها تنفيذ النصوص القانونية.

٨- تفعيل دور وزارة التضامن الاجتماعي ، وذلك من خلال قيامها بدور الوسيط بين محدودي الدخل وبنك تابع للدولة ، وتبني تنظيم معارض للسلع المعمرة والمفروشات ، وذلك للحد من وقوع النساء الفقيرات فريسة

لاستغلال الدائنين ، ومضاعفة المبالغ النقدية (الدين) ، حتى لا يترتب على ذلك إيداع هؤلاء النساء المؤسسات العقابية وإدانتهن.

٩- نشر ثقافة دور الدولة في القضاء على ظاهرة الغارمات من خلال بعض مشروعات الأسر المنتجة ، ودعم بنك ناصر ، والضمان الاجتماعي ، وبرنامج القروض الصغيرة بالمجلس القومي للمرأة.

١٠- إدخال التعليم المالي ضمن المناهج الدراسية بهدف تحسين المهارات المالية بين أفراد المجتمع ، وذلك للقضاء على الأمية المالية ، وتجنبًا لوقوع بعض الفئات فريسة لمستغلي البسطاء.

المراجـع

١- نادية حليم ، أوضاع المرأة واحتياجاتها في الأسر الأكثر فقرًا ، برنامج بحوث المرأة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ٣.

٢- عبدالباسط عبدالمعطي ، العولمة وقضايا المرأة والعمل ، في أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مارس ٢٠٠٣ ، ص ٢٣.

٣- علي ليلة ، النظام العربي المعاصر ، تغيرات الإصلاح وحدوده ، الطبعة الأولى ، دار الوافي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨٧.

٤- جابر عوض سيد وآخرون ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٣١.

٥- شعبان عبدالصادق ، فعالية نموذج الحياة في تخفيف حدة الضغوط التي تعاني منها زوجات المسجونين ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد ١٤ ، ٢٠٠٨ ، ص ٥.

٦- نادية حليم ، أوضاع المرأة واحتياجاتها في الأسر الأكثر فقرا ، مرجع سابق ، ص ١٠.

7- Ntsalaze , L. and Ikhide , "the threshold effects of household indebtedness on multidimensional poverty", International Journal of society Economics VOI.44 No 11, 2017 , pp.1471.

٨- معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية ، الأمم المتحدة ، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ، نيويورك ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٣.

٩- لجنة حقوق الإنسان ، مقارنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان بالمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، ٢٠١٥ ، ص ٣٢

10- Christopher D. Hampson, The New American Debtors prisons, Digital Access To Scholarship, Harvard university, 2016, PP. 8:14

١١- أحمد مجدي حجازي ، فقراء في زمن العولمة ، تحليل لبعض مشكلات التهميش الاجتماعي ، المؤتمر السنوي الثاني للبحوث الاجتماعية ، ١٠:٧ مايو ٢٠٠٠ ، المجلد الأول ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠١.

١٢- نادية حليم ، أوضاع المرأة واحتياجاتها في الأسر الأكثر فقرا ، مرجع سابق ، ص ٧

أنظر أيضا : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، دراسة الفقر وخصائص الفقراء في مصر ، مسح العقد الاجتماعي ٢٠٠٥.

١٣- علي ليلة ، المسئولية الاجتماعية : تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير ، في المؤتمر السنوي الحادي عشر المسئولية الاجتماعية والمواطنة ، المجلد الأول ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٧ .

١٤- جمال معتوق ، المرأة والجريمة : النظريات المفسرة للجرائم النسوية ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ص ١٠٦:١٠٩.

١٥- فرانك ويليامز ومارلين ميكشان ، السلوك الإجرامي ، النظريات ، ترجمة عدلي السمري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، د.ن ، ص ص ١٤٤:١٥٥.

١٦- وزارة الداخلية ، المصلحة العامة لقطاع السجون (إحصائية إدارة التخطيط والبحوث ٢٠١٧).

17- Modern - Day Debtors, prisoners, The way court - Imposed Debts people for being poor, Aclu of Washington and Columbia Legal services, 2014, P.3.

١٨- إقبال الأمير السمالوطي ، النساء المعيلات لأسر : المشكلات والحلول ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، العدد (١٥) المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٤.

١٩- عزة أحمد صيام ، النساء الفقيرات وهشاشة فرص الحياة في مصر : دراسة ميدانية لعينة من النساء الفقيرات في حي شعبي ، في : العولمة وقضايا المرأة والعمل ، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة ، كلية البنات جامعة عين شمس ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مارس ٢٠٠٣.

٢٠- مصطفى محمد علي ، الأزمات المجتمعية واستمرارية برنامج القروض متناهية الصغر في ظل المتغيرات العالمية والمحلية ، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية ، المجلد السادس ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة.

21- Datta Upamanyu, Economics and Empowerment Catalysts or competitors, PH.D, U.S.A, university of may land college park, 2013.

٢٢- نادية حليم ، أوضاع المرأة واحتياجاتها في الأسر الأكثر فقرا ، مرجع سابق.

23- Matie Blazequez cuesta & Santiago Budria, The effects of over – Indebtedness on individual Heath, IZA, Discussion paper No. 8912, march 2015.

24- Ntsalaze, L and Ikhide, S., "The threshold effects of household Indebtedness on multidimensional poverty", International Journal of social Economics, VOI. 44 NO.11, 2017.

انظر في مجال الخدمة الاجتماعية وتحليل مشكلة الغارمات في مصر :

- أميرة عبد الفتاح عمر ، المشكلات التي تواجه المرأة الغارمة ودور الممارس العام في الخدمة الاجتماعية في التعامل معها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة أسيوط، ٢٠١٧.
- مها عبد الودود عبد العظيم سرحان ، تصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتفعيل خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للغارمات وأسرهن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلون ، ٢٠١٤.

٢٥- فاروق أحمد ، الانثروبولوجيا الثقافية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١١٧:١١٩.

26- Mchale, J., Basic human needs, M.N. Environmental programme, April, 1977, PP 30:31.

٢٧- سمير غبور ، تعريف الحاجات الإنسانية وتقييمها ، في : حاجات الانسان الأساسية في الوطن العربى ، ترجمة عبدالسلام رضوان ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، عالم المعرفة ، العدد (١٥٠) ، الكويت ، يونيو ١٩٩٠ ، ص ٥٢.

٢٨- جمال معتوق ، المرأة والجريمة : النظريات المفسرة للجرائم النسوية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٥:١٠٦.

٢٩- المرجع السابق ، ص ١٠٦.

30- Edward E. Talles, structural sources of socio-economic segration in Brasilion Metropolition Areas, American Journal of sociology, VOI. 100, March 1995, P.99.

31- Pacione M., Urban problems, P. 41.

٣٢- محمد سعيد فرح ، دراسات في المجتمع المصري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٠٢.

٣٣- محمود الكردي ، التحضر : دراسة اجتماعية ، الكتاب الثاني : الأنماط والمشكلات ، دار المتنبي للنشر ، قطر ، ١٩٨٦ ، ص ٢١٨.

٣٤- رشاد أحمد عبداللطيف ، الرعاية الاجتماعية جوهر الخدمة الاجتماعية ، دار النور للطباعة ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ص ٩٧:١٠١.

٣٥- محمد عبدالرحمن حسن ، تقدير احتياجات الفقراء الغارمين كمتغير في التخطيط لتحسين نوعية حياتهم، مجلة الخدمة الاجتماعية (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين) ، العدد ٥٦ ، القاهرة ، يونيو ٢٠١٦.

٣٦- رشاد أحمد عبداللطيف ، الرعاية الاجتماعية جوهر الخدمة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ١٥٧.

37- Annamaria M. and others, Women left Behind : Poverty and Headship in Africa, Development Research Group Human Development and public services Team, The world Bank Group, 2015, P.6.

38- Jason N.Houle "A Generation Indebted : young Adult Debt across three cohorts" social problems" 61, No.3 (2014), p.220.

٣٩- مدحت محمد أبو النصر ، ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال المسئولية الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، أبريل ٢٠١٥ ، ص ٥٧ .

٤٠- سيد أحمد عثمان : المسئولية الاجتماعية في الإسلام : دراسة نفسية تربوية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١٢.

٤١- علي ليلة ، المسئولية الاجتماعية : تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير ، مرجع سابق ، ص ٥١

لمزيد من التفصيل أنظر أيضا:

Handerson Irvine, the concept of Responsibility and its place in moral Education, Florida University, 1981.

٤٢- محمد سيد فهمي ، المسئولية الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠١٥ ، ص ٢٣.

43- Ian Taylor, The New criminology for a social theory of deviance, Routledge & Kegan paul, London, Henley and Boston, 1979, PP. 84:85.

٤٤- علي ليلة ، النظام العربي المعاصر : متغيرات الإصلاح وحدوده ، مرجع سابق ، ص ٤٧.

٤٥- أحمد مجدي حجازي ، علم اجتماع الأزمة : رؤية نقدية للنظرية الاجتماعية في مرحلة الحداثة وما بعد الحداثة ، الدار المصرية السعودية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٥٧:١٦٠.

٤٦- محمد سيد فهمي ، المسئولية الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٢٢.

٤٧- اعتماد علام ، العولمة ومشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي : مقاربة نظرية ومنهجية ، في : العولمة وقضايا المرأة والعمل ، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث جامعة عين شمس ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مارس ٢٠٠٣ ، ص ١٠٩.

٤٨- علي ليلة ، المسئولية الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٥٦.

٤٩- جمال معتوق ، المرأة والجريمة : النظريات المفسرة للجرائم النسوية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٥:١٠٦.

٥٠- علي ليلة ، المسئولية الاجتماعية : تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير ، مرجع سابق ، ص ٧٣.

٥١- المرجع السابق ، ص ٦٦.

٥٢- المرجع السابق ، ص ٦٦.

53- David smith, criminology for a social work, Macmillan press LTD, England, 1995, P. 32.

54- Ibid, P. 32.

55- Charles H. Mc. Cophy, Deviant Behavior : crime conplict and interest Groups, Macmillan publishing company, N.Y., 1985, P.56.

56- David Gordon, Indicators of poverty – hunger, university of Bristol, United Nations Headquarters, New York, 2005, P.3.

٥٧- جون سكوت وجوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، الطبعة الثانية ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، المركز القومي للترجمة ، المجلد الثاني ، العدد ١٨٧٧ ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٥٢٤.

٥٨- عزة أحمد صيام ، النساء الفقيرات وهشاشة فرص الحياة في مصر، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٠:٢٢١.

٥٩- نادية حليم ، الفقر : تعريفه وأبعاده وطرق قياسه ومواجهته : خلفية نظرية ، في : أوضاع المرأة واحتياجاتها في الأسر الأكثر فقرا ، برنامج بحوث المرأة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ٣٥.

60- Tony Fahay, poverty and the two concepts of Relative Deprivation, UCD school of applied social science, working paper series, Dublin 2010, P. 3.

٦١- أحمد مجدي حجازي ، فقراء في زمن العولمة : تحليل لبعض مشكلات التهميش الاجتماعي ، المؤتمر السنوي الثاني للبحوث الاجتماعية ٧:١٠ مايو ٢٠٠٠ ، المجلد الأول ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ص ١٥١ : ٢٠٠.

٦٢- كريمة كريم ، الحق في التنمية : أعمال الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١١٩.

٦٣- عزة أحمد صيام ، النساء الفقيرات وهشاشة فرص الحياة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤

٦٤- مصطفى بشير الدسوقي ، مهددات الأمن الإنساني (الفقر) : دراسة حالة منطقة الفتح ، رسالة ماجستير ، معهد دراسات الكوارث واللاجئين ، جامعة أفريقيا العالمية ، الخرطوم ، ٢٠١٥ ، ص٩.

٦٥- نورة قنيفة ، الفقر والأمن الإنساني في المجتمع الجزائري : قراءة سوسيولوجية ، مجلة دراسات ، العدد ٦ ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة عبدالحميد ، القسطنطينية ، الجزائر ، ٢٠١٧ ، ص ص ٦٤:٦٥.

٦٦- مايا مرسي ، المرأة والأمن الإنساني ، المجلس الوطني لشئون الأسرة ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٠١١ ، ص ١٥.

٦٧- كريمة كريم ، الحق في التنمية ، مرجع سابق ، ص ١٨.

٦٨- إبراهيم جابر السيد ، التفكك الأسري : الأسباب والمشكلات وطرق علاجها ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ٢٠١٤ ، ص٢٧٧.

٦٩- السيد حنفي عوض ، في علم الاجتماع النسوي ، الحركات الراديكالية النسائية وسوق العمل ، الطبعة الخامسة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ص ١٦:١٧

٧٠- جابر عوض السيد وآخرون ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٣١:٤٢

71- Jason N. Houle, "A Generation Indebted : young Adult Debt across three cohorts, social problems, 61, No. 3 (2014) : 448-65 Accessed October 7, 2014, p.110.

72- The problem Debt and poverty, Expert Advisory Group on solution to child poverty 2012, p. 4. http://www.org.nslassets/uploads/EAG/Working-paper/NO-13

73- Ibid, p. 4.

٧٤- إياد الرياحي وناهد سمارة ، قبل الأزمة بقليل : سياسات إغراق الضفة الغربية بالديون ، مركز دراسات التنمية ، غزة ، ٢٠١٤ ، ص ٣٣.

75- Maite Blazquez Cuesta & Santiago Budria, The effects of over – Indebtedness on individual Health, op.cit., p. 3.

٧٦- علي ليلة ، المسئولية الاجتماعية : تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير ، مرجع سابق ، ص ٥٨.

٧٧- محمد سيد فهمي ، المسئولية الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ٢٠١٤ ، ص ٢٧.

٧٨- مدحت محمد أبو النصر ، ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال المسئولية الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠١٥ ، ص ٨١.

٧٩- علي ليلة ، النظرية الاجتماعية بين التفكير في نشأة النظام والخلاف على هويته ، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ١٩٧.

80- Caroline Thomas and peter wilkin "Globalization human security and the African Experience, Boulder / London : lynne Rienner publishers Inc., 1999, 3:4.

٨١- أميرة عبدالفتاح عمر ، المشكلات التي تواجه المرأة الغارمة ودور الممارس العام في الخدمة الاجتماعية في التعامل معها ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨:٥٩

٨٢- نادية حليم ، النساء العائلات لأسر في العشوائيات ، دراسة على سكان العشش بالقاهرة ، مركز بحوث المرأة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٨:١٩.

٨٣- المرجع السابق ص ١٩.

٨٤- مناشدات برلمانية بالتبرع لصندوق تحيا مصر لدعم مبادرة مصر بلا غارمين ، اليوم السابع ، أغسطس ٢٠١٨.

http://ww.Youm7.com/story/2018/8/24/%D9%85%D9%86

٨٥- محمد عارف عثمان ، استراتيجية تصورية ومنهجية لدراسة ضحايا الجريمة في الوطن العربي ، في: ضحايا الجريمة ، أبحاث الندوة العلمية

الحادية والعشرين في الفترة من ١٧:١٥ فبراير ١٩٨٨ ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٤١٠ ، ص ٢٨.

86- Elfred cohen, udolf, criminal Justice system and process, London, 1985, p.215.

٨٧- محمد الأمين البشري ، العدالة الجنائية ومنع الجريمة ، أنماط الجرائم في الوطن العربي ، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والبحوث ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٩٩٩ ، ص ٣.

٨٨- ثريا عبدالجواد ، القانون والواقع الاجتماعي : دراسة نقدية اجتماعية لمرحلة السبعينات في مصر (الجزء الأول) ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٢:١١.

٨٩- ناهد رمزي ، المرأة والإعلام في عالم متغير ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٢١٥.

90- Matie Blazequez Cuesta & Santiago Budria, The effects of over – Indebtedness on individual Health, op. cit, p. 25.

٩١- أميرة عبدالفتاح عمر ، المشكلات التي تواجه المرأة الغارمة ودور الممارس العام في الخدمة الاجتماعية في التعامل في معها ، مرجع سابق ، ص ص ٦١:٦٠.

٩٢- المرجع السابق ، ص ٦١.

93- Virender Negi & Monika Negi, Theories of female criminality : A socio-Legal analysis, Journal of research analysis, Panjab University, No. 10, 2017, p. 63.

٩٤- جمال معتوق ، المرأة والجريمة : النظريات المفسرة للجرائم النسوية ، مرجع سابق ، ص ١١٠.

95- Matie Blazequez Cuesta & Santaigo Budria, The effects of over – Indebtedness on individual Health, op.cit., p. 25.

٩٦- محمد سعيد عبدالمجيد وممدوح العيطي ، المشكلات الاجتماعية : أسس نظرية ودراسات تطبيقية ، دار ومكتبة الإسراء لطباعة ونشر الكتب الجامعية والعلمية ، ٢٠١٤ ، ص ١٨٧.

٩٧- ياسر محمد جاد الله ، العولمة والفقر في مصر ، المؤتمر العلمي الخامس والعشرون للاقتصاديين المصريين : قضايا العولمة وتأثيراتها على الدول النامية ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، أبريل ، ٢٠٠٦ ، ص ٦ .

- أنظر أيضًا:

United Nation children's Fund (UNICEF), Egypt country office, The situation of Egyptians children & women : A Right – Biased Analysis, Maxmilan Publishing, 2002, p.5.

٩٨- نادية حليم ، أوضاع المرأة واحتياجاتها في الأسر الأكثر فقرا ، مرجع سابق ، ص ٣٤.

99- Amartya K sen, why human security?, text of presentation at security in Tokyo, 28 July, 2000, p.114.

١٠٠- كريمة كريم ، الحق في التنمية ، مرجع سابق ، ص ٦٤.

١٠١- جمال معتوق ، المرأة والجريمة : النظريات المفسرة للجرائم النسوية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٥:١٠٦.

١٠٢- كريمة كريم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٣.

103- Castello, June, "Forever Indebted to women : in spite of the difference, Caribbean Quarterly, VOI. 55, NO. 4, 2009, pp. 25:38.
www.jstor.org/stable/40655094.Accessed7oct.2020.

١٠٤- علي ليلة ، المسئولية الاجتماعية : تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير ، مرجع سابق، ص ٩٨.

105- Ntsalaze, L. and Ikhide, The Threshold effects of household indebtedness on multidimensional poverty, op. cit., p. 1471.

106- Ian Taylor, The New Criminology for a social theory of deviance, op. cit., pp. 84:85.

١٠٧- فاطمة يوسف الملا ، معاملة السجينات في ضوء المواثيق الدولية والوضع في دولة الإمارات العربية المتحدة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ص ٤٤:٤٥.

١٠٨- مشروع قانون الغارمات بمجلس النواب .http://www.Youm7.com/story/2018/8/22

109- Andrea Marsh & Emily Gerrick, why Motive Matters : Designing Effective policy Responses to modern Debtors' prisons, YaLE Law & Policy Review, 2016, pp. 93:129

١١٠- شارني نوال ، متطلبات المعاملة العقابية للمرأة السجينة ، مجلة الحقيقة ، الجزائر ، ٢٠١٧ ، ص ص ١٨٠ : ١٧٨.

١١١- شريف زيفر هلالي ومحمد زارع ، النساء في السجون المصرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ، المنظمة العربية للإصلاح الجنائي ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣٥.

دليل المقابلة

الغارمات في مصر

بين المسئولية الاجتماعية والإدانة الجنائية

دراسة حالة بسجن المنصورة العمومي – محافظة الدقهلية

السن

الموطن الأصلي

محل الإقامة

الحالة الاجتماعية

عدد الأبناء

المستوى التعليمي

المهنة قبل دخول السجن

الدخل

مهنة الزوج – دخل الزوج

نوع الجريمة

مدة العقوبة

- **أسباب الجريمة في ضوء بعض المتغيرات الفاعلة**
  - الفقر وهشاشة فرص الحياة
  - غياب الأمن الإنساني

- **المسئولية الاجتماعية للمرأة والمشاركة في تحقيق الأمن الأسري**
  - السياق الاجتماعي للاستدانة (زواج البنات – الارتقاء بالمستوى المعيشي)
- **ظاهرة الغارمات بين التعاطف المجتمعي والإدانة الجنائية**
  - مفاوضات الحل.
- **الغارمات ونسق العدالة الجنائية**
  - معاملة الغارمات في السجون.
  - مدى إنجاز المبتغى من الاستدانة.
  - موقف الأبناء والزوج من سجن الأم.
  - الجوانب النفسية والاجتماعية بعد دخول السجن.
  - مدى اللجوء لنفس الأسلوب في حالة استعادة الظروف السابقة على الجريمة.
  - مدى الرضا عن الوضع القائم.
  - مدى الشعور بالمسئولية جراء التوقيع على الشيكات.
  - رؤية المستقبل.

الاسم	السن	محل الإقامة	الموطن الأصل	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية	عدد الأبناء	المهنة قبل دخول السجن	الدخل	مهنة الزوج	الدخل	نوع الجريمة	مدة العقوبة	مدة الإقامة بالسجن حتى الآن	أسباب الجريمة
١-إيمان أحمد سامي	٣٠	بلقاس	بلقاس	متوسط	متزوجة	أخ أكبر هي وأختها ولدين وبنتين وأخ أصغر	الطبخ في المنزل وبيعه	٢٥٠٠	صياد وسائق توك توك	–	إيصالات أمانة	٣ سنوات	٢٣ شهر	تجهز اختها ووالدها مسن والدتها مريضة شخص في مركز بيلا كفر الشيخ بلد زوجها يمتلك أدوات منزلية دفعت ١٠ آلاف واشترت بـ ٨٠,٠٠٠ ووقعت على إيصالات أمانة فدفعت ٤ أقساط ثم توقفت فبلغ عنها هربت للعمل في مطعم بالتجمع الأول لمدة سنة وعند نزولها قبض عليها ويفرج عنها بعد معارضة الحكم وتأجيل القضية.
٢- علا	٤٠	أجا اللاوندي	أجا اللاوندي	تقرأ وتكتب	مطلقة من ٧ سنوات تزوجت ٢٠ سنة	٣ أولاد تزوج عليها ولدين وبنت	بائعة خضار وفاكهة وخدمة البيوت وشوي السمك	٢٠ أو ٣٠ يوميا	سائق نقل	مصروف أسبوعي ٥٠ جـ	شيكات	سنتان	٥ شهور	حدث الطلاق على الإبراء الأولاد مع زوجة أبيها لم تتحمل الإقامة مع الزوجة الثانية لكثرة المشاكل تزوج الزوجة الثانية كانت مطلقة وتمتلك مالا ووعدته بشراء سيارة
٣- هويدا	٥٢	الجمالية – الدقهلية	الجمالية	تقرأ وتكتب	متزوجة	(٣) ٣ أولاد و (٤) بنات	بائعة سمك	١٠٠ أو ٥٠	صياد	أرزقي	شيكات	١٥ سنة	سنة ونصف	التوقيع على ٨ إيصالات لـ ٣ أشخاص تم الحكم بـ ٣ سنوات وقضت نصف المدة بسجن دمنهور ثم قدمت طلب ترحيل لسجن المنصورة تم ترحيلها لمركز دكرنس ومن للجمالية تم اخلاء سبيلها ثم حولت لمركز شرطة الجمالية ومنه للمنصورة (سجن) لقضاء عقوبة ١٢ سنة في ٨ قضايا ٢٠١٦ : ٢٠٢٩
٤- صباح	٤٣	القاهرة	نبروه	تقرأ وتكتب	متزوجة	ابن ١٧ سنة حرفي غير متعلم وبنت	ربة منزل	لا يوجد	سائق نقل حاليا عاطل لإجرائه جراحة ٦٠ سنة	٣٠٠ جـ	شيكات	٢ سنة	٦ شهور	الزوج وقع إيصالات لزواج البنت والزوجة (ضامن) بإجمالي ١٠٠ ألف جنيه وقعت على دفتر شيكات ١٢ + إيصال على بياض
٥- منى	٣٦	المنصورة	المنصورة	دبلوم تجارة	متزوجة	لا يوجد أخوة ٣ بنات وولدين	ربة منزل	لا يوجد	معهد فني صحي يعمل بكافيتيريا	١٠٠ جـ يوميا	شيكات وتزوير	٣ سنوات	٦ شهور ثم ٣ سنوات (تزوير)	ضمنت والدها لتزويج بناته الأربعة هي واختها يتزوجن في نفس الوقت شيكات بـ ٨٠,٠٠٠ سدد ٦ آلاف ثم العقوبة لها ٦ شهور لوفاة والدها ثم تم تزوير إيصالات سداد لخزينة المحكمة وتقاضى المحامي ٧,٠٠٠ تم اكتشاف الأمر والحكم ١٠ سنوات خفضت لـ ٣ سنوات
٦- أميرة	٢٩	السنبلاوين	السنبلاوين	ابتدائية	متزوجة حداد محبوس في قضية سرقة قضبان سكة حديد ٧ سنوات	بنت ١٥ سنة من الزوج الأول	بائعة خضار	–	سائق توكتوك محبوس بذات السجن في تبديد شيكات ٥ سنوات		تبديد شيكات	٧ سنوات ٤ أحكام	تم القبض عليها ٢٠١٨/٢/٢٨	٢٠٠٧ شراء ملابس لتزويج من جمعية تقدم قروض للمرأة الريفية قسط ١٢٥ أسبوعا شيك ٦ آلاف ، ٦ إيصالات مقابل بضائع بـ ٥ آلاف جنيه وكتب إيصالات ٥٢ ألف جنيه
٧- جيهان	٢٩	السنبلاوين	طوخ الأقلام	اعدادية	متزوجة	ولد وبنت حامل في ٦ شهور	بيع مناديل وتسول	معاش الزوج ٣٥٠ جنيه والدها بمصنع وبيع غزل البنات والدتها تخدم في المنازل	سائق توكتوك	٤٥ جنيه يوميا	تبديد شيكات	٦ سنوات	شهرين	قامت بعمل قرض لشراء توكتوك لزوجها بـ ٤٥ ألف سددت ٢٥ ألف والمتبقي ٢٠ ألف وقعت على إيصالات على بياض مع زوجها حكم على زوجها بـ ٦ سنوات في سجن جمصة وقعت مع زوجها شيكات على بياض شراء توكتوك للإنفاق على الأسرة
٨- حميدة	٣٨	شاوة المنصورة	شاوة المنصورة	٢ ابتدائي	متزوجة	٢ ولد و ٢ بنت	حرق السلع	المعيشة	حرق السلع	المعيشة	تبديد شيكات	١٥ حكم ، ٣٠ سنة	سنة واحدة	أسرتها وأسرة زوجها يعملون في القروض من أشخاص مرابين ويقومون بحرق السلع وبيعها للآخرين وسداد الأقساط والانفاق منها ، قامت بسحب ٥٠,٠٠٠ واخوها ٩٥٠٠ جنيه لشراء كروت شحن وسددت ٣٥٠٠ جنيه وتصالحت وأفرج عنها وأخوها لشراء خشب تسليح (نجار مسلح) وسدد ما عليه.
٩- آية	٢٤	طلخا	نشا – نبروة	أمية	متزوجة	ولد	كوافيرة	١٠٠٠ : ١٥٠٠	فلاح باسكندرية	–	تبديد شيكات تحريض على الفسق	سنتان	١٧ يوم	لم تستخرج شهادة ميلاد لإبنها من الزوج الأول لعدم ثقته في نسبه أوهمها مدرس بإمكانية عمل شهادة مقابل علاقة غير شرعية معها وقام بتسريحها وكتابة إيصالات أمانة وتنازل عن ٣ إيصالات بعد سداد ٦,٠٠٠ جنيه

١٠- هدى	٢٤	أجا	أجا	٣ اعدادي	متزوجة	بنتان	خدمة البيوت	١٠٠ يوميا	حلاق، عامل بمصنع طوب	٨٠ جـ	تبديد شيكات	٣ سنوات ثم تم سداد ٥٠٠٠ جنيه فخفض الحكم إلى سنتان		وقع الزوج إيصالات أمانه لتاجر ٣٠,٠٠٠ بقسط ١٠٠٠ جنيه شهريا وسدد ١٠,٠٠٠ جنيه ووقعت الزوجة كضامنة ثم تعثر فقام صاحب الدين بالتقاضي
١١- آمال	٥٦	ديرس أجا	أجا	أمية	متزوجة	(٥) ٣ بنات وولدين	عاملة بمصنع زجاج	٢٥٠ج أسبوعياً	موظف سابق بالبريد	٢٠٠٠ جـ بعد تسوية المعاش ٦٠٠	تبديد شيكات	٣ سنوات ونصف	شهر ونصف	تزويج البنات فالبنت كتب كتابها ٣ مرات وطلقت بسبب الفقر أخذت قرض من البنك ٢٧,٠٠٠ جنيه يخصم من المعاش –مضيت ٣ شيكات بـ ٤٥ ألف لشخص و ٢٠ شيك ، ٧٠,٠٠٠ سددت ١٦ شيك وباقي ٤ بـ ٥٠٠٠ جنيه المتبقي ١٠,٠٠٠ + ٢,٠٠٠ أتعاب محاماه
١٢- منى	٥٨	المنصورة	المنصورة	تقرأ وتكتب	أرملة	(٥) ولدين و ٣ بنات	ربة منزل	معاش ٦٠٠ جنيه	محل غيار زيت إيجار قديم	–	تبديد شيكات ١٦ قضية	٩ سنوات	٦ شهور	المبحوثة تمتهن تشغيل الأموال والمتاجرة واقتراض القروض وشراء منتجات استهلاكية وأدوات منزلية ثم بيعها وسداد الفوائد الشهرية للأشخاص الذين اودعوا أموالهم معها بهدف تشغيلها ثم تعثرت وباعت ميراث أبنائها ولم تعلن إفلاسها بلغت الديون ٢٧ مليون جنيه

م	مفاوضات الحل	هل ساهمت كتابة الشيكات على انجاز ما كتبت من أجله	تأثير السجن على أولادها	مدى اللجوء إلى نفس الأسلوب في حالة استعادة الظروف	مدى الرضا عن الوضع القائم	الجوانب النفسية بعد دخول السجن	شعور الأبناء والزوك والأقارب	التوقيع على الشيك والاحساس بالمسئولية	نوع المعاملة بالسجن	موقف المجتمع من الغارمات	رؤية المستقبل
١	رفض التفاوض سعت بإرسال بعض الأشخاص طالبهم بـ ١٠٠,٠٠٠ سددت جميعة مصر الخير ٥٠,٠٠٠	زواج الأخت	يزورها زوجها	أول مرة تكتب شيكات	غير راضية تعثرت	حدث إجهاض وهى محتجزة	زوجها يزورها في موعد الزيارة إخوتها غير راضين عن توقيع الشيكات	مسئولية	المعاملة جيدة	قام المحامي الموكل بإسقاط ١١ إيصال وتبرأت في ١٦ إيصال	أعيش حياتي وأخلف
٢	قامت بإيجار شقة بجوار سكن والدها واشترت غرفة نوم ، غسالة ٥٠٠ جـ ، ثلاجة ٨٠٠٠ جنيه ثم غرفة النوم كانت تسدد ٢٥٠ جـ كل شهر	توصلت لعمل محضر عدم تعدى ولد على ابنها فتم القبض عليها بموجب البلاغات المقدمة ضدها		لا نية في كتابة الشيكات			أولادها غير راضيين عن فعلها رفض دخول ابنها المنزل وزوجة أبيها عامل الابنة معاملة سيئة	المسئولية على زوجها السابق	جيدة	الوصم رد سجون المسئولية	العمل في مصنع أو التجارة
٣	تم إعداد كمين لها من الشرطة بالتعاون مع أحد التجار الشاكين على كوبري الجمالية.	تشترى بالأجل من التجارة وتبيعها للأزاز أو المحلات بعد توقيع إيصالات الأمانة ثم الهرب تجارة السيارات مستعملة ومسروقة وحرقها	تعتمد على الجمعيات الخيرية ووزارة الداخلية للسداد نيابة عنها للأثنين وتعاون الجريمة مرة أخرى	غير راضيين	غير راضية عن وصفها المعاملة في سجن دمنهور وأسوا من سجن المنصورة	زوجها غير راضي عن عنها وبناتها لا تزورها منعا من زيارة أمها	لم ارتكب جرما الناس كلها تفعل ذلك	جيدة	يتعاطف معها ليست جريمة	تعاطف معها ليست جريمة	ربنا يسويها
٤	سعت للهرب مع زوجها للقاهرة ولكن الدائنين اعترضوا طريقهم واعتدوا عليهم وهرب الزوج وتم تسليمها للقسم وتحرير محضر	زواج البنت	تخلى الزوج عنها	لم أفعل خطأ	الشعور بالرضا	زوجت ابنتي زوجي تخلى عنى	الابنة لا تزورها (الوصم) أم الزوج	مسئولية	ممتازة	لم أفعل خطأ	البحث عن عمل – الإقامة بالقاهرة مع ابنى ونعمل سويا
٥	لا ترضى بسداد الدين للمدعى لأنه السبب في وفاة والدها		سلمت نفسها	لن ألجأ للاستدانة مرة أخرى	غير راضية	لن أعالج المشكلة على حساب حريتي	زيارة الأسرة كل ١٥ يوم	إحساس بالمسئولية	جيدة والخلافات بسيطة	لأنى أحب والدى كنت ضامن له	الاستقرار بالمنزل بعد الخروج

٦	عندما تعثرت رفض الطرف الآخر التفاوض وقام بالإبلاغ عنها	تربية ابنتيها	أهلها يزورونها في السجن حتى تم ترحيلها للمنصورة	لن ألجأ لكتابة الشيكات	لا ترضى	حزينة من فعلتها	الأهل يزورونها	إحساس بالمسئولية	المعاملة جيدة وأعيش في أمان	لا يهمني نظرة المجتمع	لن أكرر ما فعلت
٧	الدائن يلزمها بدفع ٣٠٠٠ جنيه شهريا لم تستطع السداد	شراء توكتوك	أولادي مع والدي يعيشون على مساعدات أهل الخير	لن ألجأ لكتابة الشيكات	حرماني من أولادي	حزينة والشعور بالندم الشديد خاصة أنها ستلد في السجن	الكل يلومها حتى أهلها وابنتها	ها أشتغل أي حاجه	جيدة	لوم الناس	العمل في أي شيء غير كتابة الشيكات
٨	تواصل الضباط محمد العدوي وأحمد إبراهيم من الداخلية وتصالح مقابل ٣٠,٠٠٠ من خزينة وزارة الداخلية للدائنين والإفراج عنها	الانفاق والمعيشة	الأولاد مع الزوج وضغط أهله لتطليقها طول العقوبة	البعد عن الشيكات	أشعر بالندم	الندم	معظم أفراد الأسرة في السجن كمدينين وخاصة أمها وأخوها الأكبر نفذا العقوبة	مسئولية	جيدة تعاطف الجميع	تعاطف	العيش مع الأسرة بعيدا عن الطرق المشبوهة
٩	متهمة التحريق على الفسق وتم القبض عليها وضمنتها أختها ثم تم القبض عليها في نبروه ى قضية تبديد	تنازل عن ٣ إيصالات بعد سدادها ٦,٠٠٠	تخلى الناس عنها وعن الأسرة	الندم	لا أرضى عن الوضع القائم	الاستياء	الاضطهاد ومقاطعة الأهل	مسئولية	جيدة لكن لا أتحدث مع أحد	تعاطف	ترى ابنها
١٠	لا يوجد تفاوض لعدم وجود دخل		والد المبحوثة بالمعاش ٤٠٠ جنيه والدتها نزيلة بذات السجن بإيصالات ٢٥,٠٠٠ من أجل زواج ابنتها والدها كان محبوس شيكات	والد الزوج ووالدته وفعا إيصالات لشراء توكتوك لابنهما الأكبر	لا أرضى	الندم	كلنا فقراء	مسئولية	جيدة	تعاطف	أربي بناتي
١١	لا يوجد تفاوض لضيق الحال	زوجت بناتي	زوج البنت الكبرى غير متعاطف مع والدة المبحوثة بذات السجن معي (شيكات)	لم أجد أمامي غيره	مجبرة	أديت مهمتي حالة النفسية سيئة	الطريق الوحيد المتاح في ظل الفقر في نظرهم نصابة	مسئولية	جيدة في حالي	تعاطف	أديت مهمتي بزواج بناتي هشتغل في مصنع الزوج لا يتحمل مسئولية – استغل أميتها وجهلها
١٢	لا توجد رغبة في التفاوض	تزويج الأبناء والبنات	ولادي يزورونني	لا يوجد غيره	أشعر بالرضا	السجن أمان	زيارة الأبناء	مسئولية	جيدة	تعاطف	لا رغبة في العمل لكن لديها إصرار على العودة لنفس الطريقة

الاسم	السن	محل الإقامة	الموطن الأصل	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية	عدد الأبناء	المهنة قبل دخول السجن	الدخل	مهنة الزوج	الدخل	نوع الجريمة	مدة العقوبة	مدة الإقامة بالسجن حتى الآن	أسباب الجريمة
١٣- نبوية	٥٠	المنصورة	المنصورة	بكالوريوس تجارة	مطلقة	بنتين وولد	أمين مخازن بكلية الطب ثم مخزن مدرسة التمريض	١٥٠٠ جنيه	–	–	تبديد شيكات	٩ سنوات	سنة	شراء مستلزمات الزواج لابنتها الكبرى توجهت مع زميلتها لتاجر بالقياسي وقعت شيكات ٦,٠٠٠ وآخر ١٠,٠٠٠ بإجمالي ١٦,٠٠٠ ونظرا لعدم مجاراة الأول في مطالبه وابتزازه الجنسي لها سارت القضية في إطارها الرسمي
١٤- مروة	٣٤	السنبلاوين	السنبلاوين	دبلوم	عزباء	٣ بنات وولدين	موظفة مسئولة ائتمان	٦٠٠ جنيه + عمولات ١٠٠٠ جنيه	–	–	تبديد شيكات	٣ سنوات	٨ شهور	والدها متوفى تجهيز نفسها اختلس أحد زملائها ٥٠,٠٠٠ من محفظتها الخاصة بعملائها سددت المبلغ من مدخراتها واستدانت من البنك اقترضت ١٠,٠٠٠ وقعت ٣٣ شيك ، سددت ٣ أقساط بـ ١٢٠٠ جنيه لكل قسط ثم تعثرت واجبرت بسداد ٦٠,٠٠٠
١٥- سعدية	٤٥	شربين	المنصورة	أمية	متزوجة	٤ أولاد وبنت شيالين بسوق الجملة	العمل بكافيتيريا وخدمة المنازل	–			تبديد شيكات	سنة واحدة	شهرين	استدانت مبلغ ٧٥٠٠ جنيه لشراء خضراوات وبيعها ومضت على شيك على بياض وقسط ١٠٠ جنيه لكنها خسرت قم بدأ يشتكيها قام أولادها وأخوها بخطف الدائن واجباره علي الإمضاء على شيك على بياض لسحب شكواه فقام بتحرير محضر ثم توقيع بالإكراه سنة ٢٠١٤
١٦- هدى	٤٣	السنبلاوين	السنبلاوين	أمية	أرملة	(٥) ٤ أولاد وبنت	تجارة الفاكهة		سائق نقل		تبديد شيكات	٥ سنوات	٧ شهور	استدانت لتجهيز ابنتها ووقعت على شيكات ٢٤ هي ١٢ وابنتها ١٢ مقابل تجهيز ابنتها والملابس بـ ١٠,٠٠٠
١٧- نزهة	٥٠	ميت غمر كفر الشيخ جلال	ميت غمر كفر الشيخ جلال	تقرأ وتكتب	مطلقة	(٥) ٣ بنات وولدين	خادمة وبائعة دجاج انتقلت للعمل عاملة بالبنك الأهلى بشبرا	٢٠٠٠ جنيه	كان يعمل بالبنك الأهلي بالقاهرة وفصل	–	تبديد شيكات	٧ سنوات ٥ أحكام	٣ شهور	تزويج ابنتيها لأخين فلجأت إلى الاقتراض من أحد تجار الأدوات الكهربائية ووقعت على إيصالات كما لجأت لجمعية ربوية بقرض ٢٠,٠٠٠ بقسط أسبوعي ٧٥ جنيه على ٣٥ أسبوع بفائدة تزيد عن ٦٠٠ جنيه بتوقيع ٤ إيصالات على بياض
١٨- محاسن	٢٨	طنامل / أجا	طنامل / أجا	أمية	متزوجة	بنت وولد	ربة منزل	لا يوجد	فلاح	٤٠ ج يوميا	شيكات وتبديد	سنتان	١٥ يوم	حاولت الاقتراض لشراء سيارة لزوجها لبيع أنابيب الغاز من بنك ناصر بأجا فاقترضت ٣٠٠٠ جنيه وقضى الزوج كضامن بقسط ٢٠٦ شهريا سددت ٤١٢ ثم تعثرت تم القبض عليها وزوجها
١٩- جيهان	٤٢	شربين	شربين	دبلوم تجارة	متزوجة	بنتين وولد	ربة منزل متطوعة في جمعية خيرية بشربين	لا يوجد	مفتش قطار	٣٠٠٠ ج	شيكات	سنة	٦ شهور	تولت رئاسة الجمعية ، وصلت تحذيرات من جهات أمنية بوجوب الانفصال عن هذه الأنشطة لخطورتها ، فتنازلت عن المنصب ، جمعت تبرعات مليون جنيه من ٤ أشخاص ثم أجبروها على التوقيع على شيكات وتم القبض عليها هي وزوجها وأخواتها (لشراء حاويات)
٢٠- زينب	٥٧	المنصورة	المنصورة	تقرأ وتكتب	مطلقة من ٣٨ سنة	ابن ٣٦ سنة مبيض محارة	مسح السلالم	٤٠جنيه يوميًا	–		شيكات	سنة		الاقتراض من السيدات بالمنازل التي تعمل بها وشراء خضراوات وفاكهة وبيعها بمبالغ رأس مال ١٠٠٠ ، ١٥٠٠ جنيه على أقساط ١٥٠ جنيه أسبوعيا سددت ٣ أقساط ثم تاجرت بالأجهزة الكهربائية حرق بضائع تعاملت مع ١٠ تجار
٢١- أسماء	٣١	السنبلاوين	السنبلاوين	دبلوم تجارة	طلقت بعد السجن	بنتين وولدين	العمل بمعمل تحاليل	١٥٠٠ جنيه	نقاش	١٠,٠٠٠	شيكات	١٠ سنوات	٦ شهور	عمل مشروع محل ملابس ومفروشات جهزت أختين سددت الأولى والثانية تعثرت سددت ٢٠,٠٠٠ بمساعدة والدها وتبقى ٣٠ ألف فاقترضت من آخرين حتى وصل المبلغ ٧٠,٠٠٠ ثم وقعت شيكين على بياض ٢٠,٠٠٠ ووقعت ١٢ شيك ٦٠,٠٠٠ سددت ٣٠,٠٠٠ وصل الدين لـ ١٦٠,٠٠٠
٢٢- نيفين	٤٦	المنصورة	المنصورة	معهد فني تجاري	مطلقة	أخ واحد	ربة منزل	لا يوجد	محاسب –تاجر	–	شيكات	٤ سنوات	شهرين ونصف	اقترضت ٢٠,٠٠٠ جنيه لشراء طفل لأنها لا تنجب بقسط شهري ١٠ جنيه ولمدة ٢٠ شهر ثم تعثرت حرر الدائن محضر وطالبها ٤٠,٠٠٠ جنيه اقترضت لتسديد الديون طالبها المحامي من طبيب بالمحلة ٢٠ ألف و ١٠,٠٠٠ أتعاب لأهلها

٢٣- نجوى	٤٦	السنبلاوين	السنبلاوين	أمية	مطلقة بعد حبسها بسنة	٦ أبناء	شوي السمك	٣٠ جنيه يومية	سائق	–	شيكات وتبديد	٤ سنوات	٦ شهور	اقترضت ٧٠,٠٠٠ لتجهيز ابنتها ووقعت ٧ إيصالات على بياض طالبها الدائن بـ ١٠٠,٠٠٠ وسجنت ٢٠١٥ حكم عليها ٤ سنوات مضت سنتان و ٣ شهور وأفرج عنها بعفو شرطي
٢٤- أميرة	٣٨	بلقاس	بلقاس	تقرأ وتكتب	مطلقة	٣ أولاد وبنت	خدمة المنازل والطبخ في الأفراح	غير محدد	عامل في قهوة	مسجون في قضية شيكات إدمان بانجو	شيكات	٥ سنوات	سنتان	اقترضت ١٥٠٠ جنيه من جمعية رجال الأعمال لإجراء عملية جراحية باليد التي أصيبت وكانت سببا في عجزها وقعت على ١٠,٠٠٠ جنيه وتصاعد الدين ليصل ٢٤,٠٠٠ بواقع ٤ شيكات على بياض تعثرت واقترضت من ٤ أشخاص

م	مفاوضات الحل	هل ساهمت كتابة الشيكات على انجاز ما كتبت من أجله	تأثير السجن على أولادها	مدى اللجوء إلى نفس الأسلوب في حالة استعادة الظروف	مدى الرضا عن الوضع القائم	الجوانب النفسية بعد دخول السجن	شعور الأبناء والزوك والأقارب	التوقيع على الشيك والاحساس بالمسئولية	نوع المعاملة بالسجن	موقف المجتمع من الغارمات	رؤية المستقبل
١٣	التفاوض اعتمد على الابتزاز الجنسي ورفضته المبحوثة	تزويج ابنتها	توفيت ابنتها الصغرى ثانية إعدادي بهبوط في الدورة الدموية وهى بالسحب وطلاق الأبنة الكبرى لأنها وقعت كضامن في مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ولم تقطع السداد محكم عليها ٦ سنوات	الظروف	لا أشعر بالرضا حزينة	حزينة	ابنى يزورني كل ١٦ يوم ويعمل بورشة كهرباء	مسئولية	معاملة آدمية	السجن أرحم من المجتمع	سأطلب نقلي من العمل نظرا للحكم الذى يلاحقني الشاكي محمد محمود خليل تقاضى ١٠,٠٠٠ جنيه وتصالح وسيتم الإفراج عن المبحوثة
١٤	رفض التفاوض عمل توكيل لمحامي الدائن حتى لا يقدر أن يعارض أي حكم	مستلزمات الزواج	والدتها متعاطفة معها السكن ايجار	مجبرة الظروف	غير راضية	حزينة	متعاطفين معي ويزورونني	مسئولية	جيدة	تعاطف	لن أقدم ثانية على ذلك وسأعمل وأتزوج ولم ارتكب جريمة توصمني
١٥	رفض التفاوض	المتاجرة في الخضراوات والنصب	الأسرة مفككة جميعهم أميين يعملون شيالين بسوق الجملة	الحل عند الفقر	غير راضية	حزينة ربنا موجود	الأبناء لا يزورونها أخواتها يزورونها	مسئولية	جيدة	تعاطف	ابحث عن مشروع أعمل فيه ولن أمضى مطلقا تم استدعاء الشاكي والتفاوض معه على سداد ٧٥٠٠ جنيه وتسليم أبنائها الشيك للإفراج عنها
١٦	الوضع الاقتصادي للأسرة سئ لا يوجد دخل ثابت ٥٠٠ إيجار	زواج الابنة		لن أوقع على شيكات	الندم	مرضت بالسجن	٣ أبناء محبوسين وابن أفرج عنه	مسئولية	جيدة	تعاطف	لم أفعل شيء أوصم به المجتمع المحيط بها ربوي كأن ذلك أمر بديهي لكسب المال
١٧	حاولت الاقتراض للاتجار في السلع الاستهلاكية الملابس والفاكهة ولكن تعثرت	طليقها حاول مساعدتها ببيع قطعة أرض تخصه لسداد الديون	ابنتيها أقامت علاقة غير شرعية مع خطيبها وتم الزواج ازواج البنات منعوهم من زيارتي	لن أوقع على شيكات	لا أرضى	السجن كسرني	بناتي لا تزورني صاحب المنزل أخذ الأثاث	مسئولية	ذل	وصم	لن أمضى ثانية
١٨	تم تسديد الدين عنها من صندوق أمان بوزارة الداخلية وخرجت ١ رمضان	لم يقم الزوج بشراء السيارة وتركت المنزل	أقامت عند أسرتها مع أخذ الأثاث	لن أوقع على شيكات ولن ألجأ للاقتراض	لا أرضى	حزينة	الأبناء لدى والدتها والأب مسافر للخارج	مسئولية	ذل	تعاطف	سأقيم عن والدتي بعد خروجنا من السجن
١٩	وقعت على شيكات لتبرئ زوجها وابنتها		طلاق الابنة بعد دخولها السجن	لن أوقع على شيكات	لا أرضى	التورط في الشيكات	طلاق الابنة	مسئولية	جيدة	تعاطف	سأربي أبنائنا فقط
٢٠	لا توجد	تشكيل عصابي الابن والأخ	عمل ابنها معها ووقع كضامن لها وحبس ٥ أيام في بلقاس بالإضافة إلى اختها كضامن	لن أوقع	عدم الرضى	تأنيب الضمير	ابنها الوحيد يزورها	مسئولية	جيدة	تعاطف	لن أوقع ثانية على شيكات
٢١	هربت للإسماعيلية وانجبت عادت لبلدها لفتح محل عطارة سلمت نفسها	ابنتها معها في السجن	الأبناء مع والدتها تركها زوجها ولم يطلقها	ممكن	ليست جريمة	حزينة	تركها زوجها ولا يسأل عنها	مسئولية	جيدة	تعاطف	ليست جريمة مخلة بالشرف الدائن الثانى تفاوض وتقاضى ٢٠ ألف بعد أن علم بظروفها
٢٢	لا يوجد	لم يتم شيء	وخيمة عار للأسرة لتعاملها مع طبيب مشبوه لتبني طفل	مستحيل	لا أرضى	حزينة	وخيمة عار للأسرة	مسئولية	جيدة	النبذ	لن أوقع على شيكات

٢٣	اشتكى الدائن بإيصالات أولى وتم حبسها للمرة الثانية	زواج الابنة	انفصلت الابنة لسجن الأم بالإبراء ابنها تاجر بالمخدرات	غير نادمة	لا أرضى على الوضع	نيتي كانت خير	تفكك الأسرة	مسئولية	جيدة	تعاطف	شراء أي حاجه وبيعها من أجل المعيشة
٢٤	لا توجد مفاوضات	عملية اليد	زوجها لا ينفق على الأسرة زوجها بلغ عنها وحرق بيت أهلها عندما طالبته بالطلاق الأبناء تركوا التعليم وعملوا بجمع الخردة	نادمة	لا ترضى	غير مطمئنة على الأبناء	لا يزورها أحد	مسئولية	جيدة	الفقر والعوز	أبيع خضار ولن أوقع على شيكات ثانية

Egyptian women in debt between social responsibility and criminal conviction

A study of selected cases in Mansoura Public Prison

Abstract

The present study aimed at identifying the phenomenon of women in debt in light of its association with both the social responsibility (rights and duties) and criminal conviction, and in light of the relationship between the phenomenon and the vulnerability of life opportunities for some women.

In line with this general objective, the study handled twenty-four cases of female offenders in Mansoura Public Prison, whose ages ranged between twenty-four and fifty-seven years, confirming that the studied phenomenon is not related to a specific age as far as it is related to the social and economic contexts stemming from their social reality.

On the other hand, the study relied on analyzing and explaining the phenomenon in light of the theories William Isaac Thomas of women's criminality and social needs. He explained that the most prominent need for women is the need of security, especially family security.

The study also made use of Robert Nerton's interpretive vision of anomie. Lower classes are unable to achieve their goals and satisfy their needs in legitimate ways, so they resort to achieving these goals and needs by innovating illegal means and methods. The innovative response pattern emerges for achieving such goals.

The study also referred, in some aspects, to the theoretical and research heritage available on the studied phenomenon. The studied revealed some important results. These results include:

1. The phenomenon of women in debt has emerged in the field of criminal sociology in light of realizing their social responsibility towards their families. This is supported by the factors of emotional attachment, unity and solidarity with them voluntarily.
2. The study emphasized the relationship between social sympathy for women in debt and their criminal conviction, in light of the initiative of "Egypt with no women in debt" under the guidance by the political leadership and in the light of the release of the majority of the women in debt. The reconciliation was made in Mansoura Public Prison during conducting the field study.

3. The study concluded that the first steps to limit the spread of the phenomenon of women in debt are depleting the sources of the phenomenon, by working eagerly to satisfy the basic needs of poor women.

سجن المنصورة العمومي
سجن المنصورة السوبر

قطـــاع السجـــون
منطقة سجون بحري
سجن المنصورة العمومي
****

افـــادة
****

قامت الأستاذة الدكتورة / فتحية السيد الحوتي الأستاذ المساعد بكلية الآداب قسم الاجتماع بجامعة المنصورة بإجراء دراسة ميدانية علي عينة من النزيلات الغارمات بسجن المنصورة العمومي

وهذه افادة منا بذلك ،
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

تحريرا في ٢٠١٨/٥/١٧
مأمور سجن المنصورة العمومي
عميد /
محمد السيد السعيد